مصطفى الحسيني

١٢٥

دار الكتب والوثائق القومية

قسم التصوير

١٩٧٠

المصور

محسن عز الدين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اطلع في افق شرايط اسرار النبوة اكمال واوضح
باولي الاسناد طريق الهدى وسبل الكمال احمده على نعمه المتواتره
واشكره على فضايله المتوافره واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له شهادة اتخذها يوم العرض للنجاة وسيله واشهد
ان سيدنا محمدا عبده ورسوله وصفيه وحبيبه وخليله صلى الله
عليه وردة شرفا وفخرة بهت الوسيلة والفضيلة وعلى اله
وصحبه الذين اخلصوا بجاهده الهدى لتقويم هذا الدين وتشييده
وسلم تسليما متواترا ايا تخلص بها من اعضل الدهر وتستقيمه
واكتب بهركته لناظرها بمنه ابدة نور عمائك عن عينا نعمه اكتب
وفي التوفيق قليله وعليه وعليه فعول العبد الفقير الى الله
الربت المجيب كرامي زاده السيد عبد الحميد نزيل الاستانة العليه
لازالت وعالمها محفوظة من كل بليه قد سالني من الاخ في
في الله ولا يوافقني الا الاجابة لامره وموافقته لما رجوته
لطفه واحسانه واسبغ مكارم اخلاقه بانعامه ان
ياسايلي عنه حين جئت احمده هذا الرجل العالم العامل
لقيته فاقت الناس في رجل والدهر في غبطة يا بشر السامع
الذي احاط بالفضل من كل جهة وصار كتيجة طيبة اصلها ثابت
وفرعها في السماء درة عقد الزمان والدهر بل معدن الفضل
والاطف والفخر من وسم رسم خلقه باعلا الفضايل وحاز خصلا
بها قصب الاوايل والاواخر واتصف بصفة الكمال لدى كل عالم

في

اعني به جناب الحاج عارفندي راسم لازال باقيا حديث الدهر
بلطف واحسان مسربلا بالنعم وغدايق الاحسان امين
امين الارض بواحده حتى اضيف اليها الف امين عن نبي
قول علماء الحديث والاثر على شرط البخاري وصلح فبادرت
لاجابة امره بالقبول وجعلت اعول عليه من النقول سالكا
بذلك مسلك التاليف وجعلتها هديه مني لجنابه اللطيف
اعتقادا لما ورد عن سيد الامه ما اهدي مسلم اخيه هديه
افضل من كلمة حكمة وسميتها نفحات الكنف واخبار
فيما يترتب على شرط البخاري وصلح من الاحكام وانا
ارجو من كرم الحق جل وعلا نيل المامول ان يبلغنا واياكم
الغاية والقبول وجعلنا واحبابنا من حزبه المفلحين
الكاملين في الفلاح الفائزين بكل خير وصلاح الذين
لما طلبوا ان جبين ما ظهر لهم انه على ما شاء قدير
وبالاجابة لاغاثة عباده لحقيق جدير اعلم ان علماء اصول
الحديث والاثر قد نقلوا الوجوب الحسن على العمل بشرط الامن
الوهم بين وان شرطها يقدمان على بقية الشروط بالبين فيما
سيتضح لك من اخوالهم ما لم يضق عنه الطاقة والامكان بما
يزيل عن مخدرات الكعبة اللثام ويشتد ابنه من خيام
الفاخره وذكر مداداتهم الزاخره من حسن تاليفها ما

تقدم الائمة الاخيار لاخلاء منهم الاقطار والامصار قال العلامة
الشنقيطي رحمه الله تعالى في مقدمته واول من صنف في الحديث
الصحيح الامام ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن
بردزبه بيّاء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة
ثم زاي ثم بيّاء موحدة وبردزبه لفظة بخارية معناه في العربية
الزراع وجده المغيرة والد بردزبه كان مجوسيا وكان اسلم
على يد اليمان الجعفي وارتحل الى بخارى فلهذا كان ينسب الجعفي
لكون جده اسلم على يد الجعفي وكانت للبخاري والدة صالحة ومن
كراماتها ان البخاري ذهب بصره في صغره فرأت امرأة المنام
سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام فقال لها يا هذه قد
رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك وبكائك فاصبحت وقد رد
الله بصره عليه وفضائله كثيرة وفضايله شهيرة وقد ذكر العلامة
النووي رحمه الله تعالى ترجمته في كتابه تهذيب الاسماء واللغات
عند قوله روينا روينا بالسند عن الفربري راوي صحيح الامام
البخاري رحمهما الله تعالى قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
في النوم فقال لي ستر سد تذهب فقلت أريد محمد بن اسمعيل
البخاري فقال صلى الله عليه وسلم اقرئه مني السلام وقال
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وخلفه محمد بن اسمعيل
البخاري والنبي صلى الله عليه وسلم يمشي كلما رفع قدمه الشريف

وضع البخاري

قد رد كان بصر البخاري
على امه بدعائها

سائلة ام

السبب في ان البخاري نسب
له الجعفي لان يمان
جده على يد الجعفي

وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع انتهى وروي عن محمد بن حمدويه
قال سمعت البخاري يقول احفظ مائة الف حديث صحيح ومائتي
الف حديث غير صحيح انتهى عبارة غريبة ونكتة عجيبة تدل
على قوة حفظه حكى انه لما دخل بغداد سمع به اهل الحديث فجمعوا
واراد وا امتحان حفظه فعمدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها
واسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد اخر واسناد
هذا المتن لمتن اخر ودفعوها الى عشرة انفس لكل رجل عشرة احاديث
واحروهم اذا حضروا المجلس ان يلقوا ذلك على البخاري فلما اجتمعوا
وحضر المجلس خلق كثير واطمأن باهله انتدب رجل من العشرة
وسأل البخاري عن حديث من تلك الاحاديث فقال لا اعرفه
فما زال يلقي عليه حديثا بعد حديث حتى فرغ من العشرة احاديث
التي جمعها والبخاري يقول لا اعرفه ثم انتدب الثاني فصار يلقي
اخر والبخاري يقول لا اعرفه ثم انتدب الثالث والرابع والخامس
الى ان تم العشرة على الترتيب والبخاري يقول لا اعرفه والعلماء
ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل
ومن كان لا يدري القضية يقضي على البخاري بالعجز والتقصير
وقلة الحفظ فلما فرغ العشرة من القائها تلك الاحاديث المقلوبة
والبخاري ما زاد على لا اعرفه وعلم البخاري انهم قد فرغوا التفت
الى الاول فقال اما حديثك الاول فقلت كذا وصوابه كذا
والثاني كذا وصوابه كذا الى ان اتى على كذا وصوابه كذا الى تمام العشرة

العشرة احاديث
مقلوبة

على الوراق مرة كل مدة ليراجع اصل اسناده ويكمل اسناد ما ليس عنده وحصل
بالمغرب من ذلك فوائد جمة فاعتنى الناس له بالحفظ واذعنوا له بالفضل قال
ابن عدي ما العجب من رده الخطأ الى الصواب فانه كان حافظا بل
العجب من حفظ الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة
انتهى ونقل عنه انه قال الهمت حفظ الحديث وانا في الكتب قيل له
وكم اتى عليك من العمر اذ ذاك قال عشر سنين او اقل وحدثت من
نقل عنه انه قال كتبت عن الف وثمانين نفس كلهم اصحاب
حديث قال ابن عدي حدث ايام الما اعلم ما حديث عنه ولا
احفظ عنه وقال العقيلي حدث عنه اجلة من اهل العلم على وجه الارض
وقال له مسلم (الامام) صاحب الصحيح انه ليس في الدنيا مثلك ويحكي مسلم
يقول له كلما دخل عليه دعني اقبل رجلك يا طبيب الحديث في علله
ويا استاذ الاستاذين ويا سيد المحدثين وحكي ان اهل
خراسان كتبوا الى البخاري كتابا يتنوون عليه وفيه قصيده من جملتها
المملوك بخير ما بقيت لهم وليس بعوك خير حين تفتقد
فوقع الحاكم ولو فتحت باب الثناء عليك لغنى القرطاس والقلم
الاماس فقال بحر لا ساحل له واحاديث الصحيح فليس
بعد القرآن كتاب اصح منه وهو اصح من صحيح مسلم على الصحيح
واسمه الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله صلى الله
عليه وسلم وسننه وايامه تركه الله كما روى عنه
انه قال صنفت الصحيح في ستة عشر سنة وخرجته من ستمائة

الف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عز وجل وكان
تصنيفه لهذا الكتاب ما نقل عنه انه قال رايت النبي صلى الله
عليه وسلم في النوم كاني واقف بين يديه وبيدي مروحة
اذب عنه فسالت بعض المعبرين فقالوا انت تذب الكذب
عن حديثه صلى الله عليه وسلم فهذا الذي حملني على تاليف الصحيح
ونقل عنه انه قال ما وضعت حديثا في كتابي هذا الا اغتسلت
قبل وضعه وصليت ركعتين قيل كان تصنيفه بمكة المشرفة
والغالب من كان مزمم والصلاة خلف المقام وقيل كان بالمدينة
المنورة وترجم ابوابه في الروضة الشريفة وصلى لكل ترجمة
ركعتين وللبخاري تصانيف كثيرة غيره قيل انه كان عنده
ثنتي عشرة ناقة حملت كتبه وكان صلى الله عليه وسلم جعله في مجلسه وعلى
وصفته انه كان نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير وحتى
ان يشق فيه قراه من الزكاء نحيف الجسم عليه توقره دليل
اذا كان الفتى ضخم العارية فليس بضره الجدر الطئيل وقيل
ان بعض العلماء راى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ليلة توفي
البخاري ومعه جماعة من اصحابه وهو واقف في موضع
قال فسلمت عليه وقلت يا رسول الله ما وقوفك ههنا
قال انتظر محمد بن اسمعيل فكان البخاري واتفقوا على ان البخاري
ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة اربع
وتسعين ومائة وتوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة

عيد الفطر ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين
ودفن بجنبك قرب على فرسخين من سمرقند وما دفن فاح من
تراب قبره رايحة طيبة كالمسك وكان الناس تارة في القرية
يأخذون التراب منه للتبرك به وللشم حتى ظهرت الحفرة
للناس ولم يكن يمكن على حفظ القبر بالحراس فأداروا حول
القبر شبكا ليمنعوا الناس بها عن الوصول الى قبره فصارت
الناس تأخذ التراب والحصيات من اطراف الشبك وذات
تلك الرايحة مدة وفيرة حتى توالت وشاعت في جميع تلك
البلاد ولا يبعد ان تكون تلك الرايحة رايحة صيامه الذي اضناه
عن الناس قال ابن رجب في الطائف ريح الصائم اطيب
عند الله من ريح المسك وكلما اجتهد صاحبه على اخفائه
في حال الصيام فاح ريحه للقلوب فتنشقه الارواح وربما
ظهر بعد الموت ويوم القيمة قيل انه لما دفن عبد العزيز
غالب كان يعبق من قبره رايحة المسك فروي في المنام
بعد الموت فسئل عن ذلك الرايحة فقال تلك رايحة التلاوة
والظمأ وقيام الليل حيث قال شعر

فكم تحيب يوم البين منهتك ... وصاحب لوصلا أخفى سريرته

ولذا قيل من ابصر سيرة البخاري لدرايتها وما قيل في
صحيحه قال ابو زيد المروزي الفقيه كنت نائما بين الركن
والمقام فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال يا ابا
زيد الى متى تدرس الفقه والا تدرس كتابي فقلت يا رسول

قف على ما ذكر من
ترجمة البخاري
بعد موته

قف على ما ذكر من
ترجمة البخاري

قف على ما قيل في
حسن صحيح البخاري

اسعد وكان يقال جامع محمد بن اسمعيل البخاري وكان
الامام العلامة ابو محمد بن حمزة المالكي نفعنا الله ببركاته
قال قال لي بعض العارفين عن بعض السادة الفضلاء المقر
لهم بالفضل ان صحيح البخاري ما قرئ في شدة الا فرجت
ولا ركب به في سفينة وغرقت وجملة ما فيه من الاحاديث مع
المكرر سبعة الاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا كما
جزم به ابن الصلاح وباسقاط المكرر منه اربعة الاف حديث
على ما قيل قال العلامة العراقي رحمه الله

وهو اراد بالتكرار ... لها وموقوف وفي البخاري

اربعة الالاف والمكرر ... فوق ثلاثة الوفي ذكروا

قال العلامة زكريا الانصاري في شرحه بعد ذكر جملة من ذكروا
عدد احاديث البخاري عددا مختلفة قال شيخنا والذي تحرر
لي انها بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات
والمقطوعات سبعة الاف وكلا ثمانية وسبعة وسبعون حديثا
وبغير المكرر من المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع
اخر منه مائة وستة وستون فمجموع غير المكرر الفان وسبعمائة
واحدى وستون انتهى فكتابه الجامع المذكور مقدم على غيره
في التصنيف والصحة قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات
ما نصه فقال العلماء وهو اول مصنف صنف في الصحيح المجرد
واتفق العلماء على ان اصح الكتب صحيح البخاري ومسلم واتفق
الجمهور على ان صحيح البخاري اصحها صحيحا واكثرها فوائد

قف على ما قيل في
صحيح البخاري

عدد ما في صحيح البخاري
من الاحاديث

قف على ما قال العلماء
واتفق الجمهور

انتهى وقال العراقي والمراد ما اسنده البخاري دون التعليق
والراجح انتهى قال الشيخ زكريا الانصاري واما قول الشافعي ما
على وجه الارض بعد كتاب الله اصح من كتاب مالك
فذلك قبل وجودهما وما ذكر فيهما اي البخاري ومسلم من
الضعفاء كثير الوراق وبقية بن الوليد وغيرهما بن راشد
لم يذكر على سبيل الاحتجاج بل على سبيل المتابعة والاستشهاد
وذكر لعلو الاسناد او هو ضعيف عند غيرهما ثقة عندهما
ولا يقال الجرح مقدم لان شرط قبوله بيان السبب حكى ذلك
النووي عن ابن الصلاح واقره لكن قال شيخنا في تفضيل
البخاري على مسلم ان البخاري يذكر هؤلاء الضعفاء في المتابعات
والاستشهادات والتعليقات بخلاف مسلم فانه يذكرهم كثيرا
في الاصول والاحتجاج انتهى قال في النخبة وقد صرح الجمهور
بتقديم صحيح البخاري في الصحة وهو موجود عند اصحاب التصريح بخلاف
قال قيل اختلاف بعضهم في ايهما ارجح مسلم ام البخاري فربما
العبارة توهم ارجحية مسلم وليس كذلك لعل ما ذكره عن اختلافهم
مبني على اطلاعاتهم وما يفيدهم من كلامهم ولا يكون فيهم تصريح
بذلك واما ما نقل عن ابي علي الجياني بفتح الجيم وسكون
الياء بعدها سين مهملة انه قال ما تحت ادیم السماء اصح من
او خير منها اصح من كتاب مسلم فانه لم يصرح بكون كتاب مسلم
اصح من صحيح البخاري قال قلت هذا انما هو بحسب اللغة

قف على ما قيل اسم
صحيح اصح من صحيح
البخاري

واما بحسب العرف فلا لان المعتبر هو المفهوم العرفي كما حققوه في
حديث ما رأيت حسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صرح
السيد في شرح المفتاح وغيره بان المقصود من مثل هذا التركيب
نفي الافضلية والمساواة معا وذلك لانه المتبادر من الكلام الى
الذهن واجاب بعضهم عن ذلك فلا يكون صريحا بان حكما
اصح من البخاري لاحتمال ان يراد المعنى اللغوي وان قال في النخبة
فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري وهذا نقيض ما قالوا ان
البخاري اصح من مسلم سواء اريد به نفي الافضلية او نفيها مع نفي
المساواة في الاصحية قال ابن حجر فان قيل العرف يقتضي
في قولنا ما في البلد اعلم من زيد نفي مساويه ايضا قلنا
لانسلم ان عرفهم كذلك قال بعضهم يرد هذا قول النسائي في العترة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما طلعت الشمس ولا غربت بعد
النبيين على احد افضل من ابي بكر قال النسائي وهذا يقتضي ان
ابا بكر افضل من كل من ليس بنبي انتهى قال ابن حجر فلم يسلم ان
يجوز اطلاق مثل العبارة وان وجد ما وارد هو مقام مدح
ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك قال بعضهم فقد وقعت فاتت
اخصاصه بالذكر وهو خلاف القصد انتهى وهو عجيب لان غلط
الشيخ ان ان يكون قد تكون اداة مبالغة ولهذا صرح العلماء ليس
نص في فضيلة الصديق وعلي رضي الله عنهما كما ذهب اليه القطان
وتعجب من لا يعرف مقتضى الكلام الا ان مثل قوله عليه الصلاة والسلام

واجاب

في حديث ابي ذر

ما اقلت الغبراء ولا اظلت الخضراء اصدق لهجة من ابي ذر متقضاه
ان يكون ابو ذر اصدق الناس اجمعين قال وليس المعنى كذلك
وانما نفى ان يكون احد اعلى رتبة منه في الصدق ولم ينف ان
يكون في الناس مثله في الصدق والا لكان اصدق من الصديق
وليس كذلك بل قصارى امره المساواة ولو اراد صلى الله
عليه وسلم ما ذهبوا اليه من تبرئ ابي ذر من الكذب قال ابو ذر
اصدق من كل ما اقلت الغبراء واظلت الخضراء او احد من قال بل يجوز
ان يقال ان النفي صلى الله عليه وسلم اورد كلامه في اللغة لا على
العرف والا لكان ابو ذر اصدق من النبي عليه الصلاة والسلام
وكذا من الصديق فقوله هذا اعظمه عظيمة بل ذلة جسيمة
لان اباذر لا يصلح ان يساوي صدقه صدق النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجماع فهو وسائر الانبياء مستثنى عقلا وشرعا ومراد من قال
انه اصدق من اقره قال التفتازاني اكثر ان هذه الصفة تارة
تستعمل على اصل اللغة فتنفي الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما
شاع من العرف فتنفي المساواة وقيل قوله صلى الله عليه وسلم
ما اظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء الخ الحديث وان كان ظاهره
نفي افضلية الغير له فهو لاثبات افضلية ابي بكر والسر
في ذلك ان الثابت لكل اثنين هو التفاضل دون التساوي
فاذا نفى افضلية احد ثبتت افضلية الاخر وقبل هذا يحمل
الاشكال المشهور على قوله عليه الصلاة والسلام من قال حين

بيان
انه من نفى من الخ

مقتضى صحم

في حديث ابي المنذر

يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يات احد بمثله
يوم القيمة بافضل مما جاء به الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه
فالاستثناء ظاهره من النفي وبالتحقيق من الاثبات ويصير
ذلك كالحديث الذي رواه عن ابي المنذر قال قلت يا ابي انت
علمني افضل الكلام قال يا ابا المنذر قل لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على
كل شئ قدير مائة مرة في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس
عملا الا من قال مثل ما قلت انتهى والحاصل ان الكلام على
المعنى اللغوي كان لنفي الصريح ومنعه قال ابن حجر فالصفات
التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم
واشد وشرطه فيها اقوى واشد واما رجاله من حيث الاتصال
فلا شتراطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقا من روى عنه
ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة انتهى فان الصفات التي
في صحيح البخاري المحتوية على شروط الصحة التي هي العدالة وتمام
الضبط وغيرها من وجوه الاتصال وعدم التفرد واتم واكمل
واشد بفتح الهمزة وتشديد الراء المهملة من الصفات
الواقعة في كتاب صحيح مسلم بعض الشئ سواء اظهر صوابا وشرط
البخاري بحسب ما تتبع في صحيحه في الصحة اقوى واشد رجالا
لاتصال السند لان البخاري اشترط لقا من يروي عنه
ولو مرة اذا ثبت اللقا فعلى ما روي عنه محمول على انه سمع منه

في حديث سبحان الله وبحمده

صح

بالواسطة فهذا غاية الامكان فيما يمكن ان يقال في الاتصال واما
مسلم فالتقى بعض المعاصرة فيجب الظن حمل الرواية على الاتصال
قال النووي وهذا المذهب والمختار الذي عليه جمهور كتاب البخاري على غيره
انتهى وصحيح الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم
القشيري النيسابوري رحمه الله تعالى وبعضه به وبعلوه قال النووي
قشير قبيلة من العرب معروفة انتهى قال في شرح التقريب فاق
هذا الامام الجليل اقرانه في السياق واتم كمال الصنعة في ترتيب
صحيحه من جودة في التبويب والترتيب لم يسبق اليها فانه يبدأ
بالمجمل والمتصل والمسند والمعنعن والمبهم ثم يردف بالبين
والناسخ والمصرح والمنسوخ كذا نقله البعض عن شرح السخاوي
للتذكرة والتبصرة وهذا اوجز اخصر مما في كتابه جمع طرق
الحديث في مكان واحد يسهل الكشف منه بخلاف البخاري انتهى
قال النووي اجمعوا على جلالته واما مته وعلو مرتبته وحفظه
في هذه الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها ومن اكثر الدلائل
على جلالته وورعه وحفظه في علم الحديث وتضلعه منه تنبيهه
في كتابه على ما في الفاظ الرواة من اختلاف بين متن واسناد
ولو في حرف واعتنائه بالتنبيه على الرواية المصرحة بسماع
المدلس وغير ذلك مما في كتابه انتهى وتعريف المدلس بكسر
اللام وتشديدها هو من يروي الحديث عن معاصره ولا يقيه
والحال انه لم يسمع عنه اشياء بعد فراغ النووي من ترجمه
وذكرت بحمد الله عنه قال وقد اقتصرت من اخباره رضي الله

صحيح مسلم وفضل الامام مسلم

عنه على هذا القدر فان فضايله واحواله وافرة فكتابه لا
تستقص لبعدها عن ان تحصى ثم قال وتوفي الحاكم محمد بن الاخرم
نوفي رحمه الله عشية الاحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين
من رجب سنة احدى وخمسين ومايتين وجوان حمى وخمسين
سنة رحمه الله تعالى ورضي عنه وصحيح المشهور بعد كتاب البخاري
في الصحيح اصح الاسانيد باتفاق العلماء قال الشيخ زكريا الانصاري
وصحيح مسلم وضعا اي تصنيفا بلا نزاع وصحة كما ذهب
اليه الجمهور وهو الصحيح المشهور انتهى وحكى القاضي عياض
عن ابي مروان الطبني قال كان من شيوخنا من يفضل صحيح مسلم
على صحيح البخاري قال ابن الصلاح ان كان المراد من هذا التفضيل
ان كتاب مسلم يترجح بانه لم يمازجه غير الصحيح فلا باس به وان كان
المراد به ان كتاب مسلم اصح صحيحا في امر ودد على من يقول انهما
سواء في الصحة المشتركان في صفتها قال في النخبة واما رجحانه من حيث العدالة
والضبط فلان الذين تكلم بصيغة المجهول فيهم من رجال مسلم اكثر
عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان
البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين
اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فالامر بين انتهى فرجحان
كتاب البخاري من حيث ان ما فيه رجال طعن بعدالتهم وقلة ضبطهم
قدر زائد رجال صحيح من المطعون فيهم فان الرواة الذين انفرد
بهم البخاري اربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيه منهم
باضعف من نحو ثمانين رجلا والذين انفرد بهم مسلم من الرجال

الرجال ج

وقدر رجال الرواة

مسلم وعدد رجالهم

ج عدد رجال رواة البخاري الذين تكلم فيهم

الرجال الرواة بتلك الصفة وهم رجال المتكلم فيهم مائة وستون
رجلا على الضعف كما ذكره النووي في شرح المهذب العراقي وغيره
قال فالاحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي
حديث وعشرة احاديث اخص البخاري بما قل من ثمانين
واشترك هو ومسلم في اثنين وثلاثين وباقيها مختص بمسلم
انتهى هذا وان العلماء اتفقوا على ان البخاري اجل من مسلم
في العلوم وارجح منه في صناعة الحديث وعلى ان ما ينفرد
البخاري ولم يزل يستفيد العلوم من البخاري ويتتبع آثاره
ويقرره ويحرره ويتردد اليه ويقبل بدنه لوصول فوائده
وحصول عوائده قال الدارقطني بفتح الراء وضم القاف
وسكون الطاء المهملة الرحلة ببغداد وهو اما جليل
في علم الحديث والمعنى ان لو اما وجود البخاري لما راج
مسلم ولا اتى بعض لوما البخاري ما ظهر مسلم هذا الظهور ونال
هذا المقام من هذا الفن ولا وضع في القدم بناء على ان
الفضل لمن تقدم فما ذكره من ان الصفات التي تدور
عليها الصحة التي تقتضي ارجحية صحيح البخاري على صحيح مسلم
في كل من شروط الصحة التي هي العدالة والاتصال والضبط
وعدم العلة والشذوذ كما سيأتي ذكر ذلك قال في الفتح
ومن ثم قدم ارجحية شرط البخاري على غيره ثم صحيح مسلم
لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول

ايضا

عدد رجال مسلم
الذين روا
عنهم

عدد الاحاديث المنتقدة
على البخاري ومسلم وما
خص كل منهما وما
هو شرط

تقديم
شرط البخاري

على شرط مسلم

ايضا سوى ما علل فتقول ان تحرر النجد ومن ثم اي من هناك
لان ثم بعض هناك قال في القاموس ان ثم بالفتح اسم اشارة
بعض هنالك يشار به للمكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف
فتعرب من اعرب مفعولا للراب في قوله تعالى واذا رايت ثم
رايت نعيما وملكا كبيرا وهم انتهى وهذه الاشارة الى ما ذكروه
من ان تفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الاوصاف
وهي كما ان اتصافه من الاتصال والعدالة والضبط وعدم
العلة والشذوذ كما سيأتي هو الجاري في تقديم البخاري في الارجحية
المذكورة ولهذا قدم صحيح على ما اولف وصنف قبله من
مصنفات الحديث كالموطا وما صنف بعده كبقية الصحاح
والسنن والمسانيد ثم بعد البخاري بالتقديم يقدم صحيح مسلم
على غيره من تصانيف كتب الحديث لمشاركة مسلم للبخاري
في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا ما عدى
ما علل او صحيحه من الاحاديث المنتقدة التي تقدم ذكرها
وتلك الاحاديث المنتقدة التي في مسلم وان كانت في البخاري
احاديث منتقدة ايضا لكن لما كانت قليلة بالنسبة الى ما في
مسلم لم تعرض لها والمراد من ذلك كله ان صحيح البخاري مقدم
في الترجيح على صحيح مسلم ثم بعد الصحيحين في التقديم والترتيب
بقية الكتب الستة ويقدم ما وافقه شرطهما

ثم بعد البخاري يقدم صحيح مسلم

ثم بعد الصحيحين يقدم ما وافق
شرطهما ثم شرط البخاري ثم
مسلم

حسن لغاف اللهم

والمراد بشرطها رواتها مع باقي شروط الصحيح قال النووي المراد
بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما مع
بقاء شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوهما وهما اللذان
لا يلتبس فيهما شروط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا نقله عنه شيخنا
العراقي وجنح عليه ابن دقيق العيد والذهبي وابن حجر قال العراقي
والعمدة في ترتيب الصحيح

مراتب الصحيح مروياتها ◇ ثم البخاري فمسلم فما ◇
شرطهما هو شرط الجعفي ◇ فمسلم فشرط غيرهما يفي ◇
وعنده الصحيح ليس يمكن ◇ في عصرنا وقال حتى يمكن ◇

فمفهوم كلامه المرتب بالفاء المقتضية للترتيب والتعقيب
ان مراتب الصحيح سبعة شروط يقدم بعضها على بعض على
هذا الترتيب قال العلامة الشيخ زكريا الانصاري مراتب
الصحيح متفاوتة وهي تتفاوت بحسب تمكنه من شروط الصحة
وعدم تمكنه منها فالذي في اعلا المراتب من الحديث الصحيح
مرويّ البخاري ومسلم لاتفاقهما له على اعلا مراتب تحقق
الصحة وهذا الوجه يعبرون عنه بالمتفق عليه بينهما اتفقت
عليه الامة بالقبول وهذا هو القسم الاول من الشرطة وهو
معنى الشطر الاول من البيت الاول وهو مراتب الصحيح مرويها
ثم الشرط الثاني وهو مروي البخاري وحده لان شرطه
اصح لكونه الشرط الثالث وهو مروي مسلم وحده فالثاني

قف على معنى قولهم
على شرطهما
معناه

مراتب الصحيح
مراتب باعتبار

الاول من الشروط
مروي البخاري
ومسلم

الثاني مروي البخاري
الثالث مروي مسلم

للبخاري ورد اتفاق الامة على تلقي كتابه بالقبول وهذا معنى
الشطر الثاني من البيت الاول وهو ثم البخاري فمسلم فما ثم
الرابع من الشروط ما هوى شرطهما اي شرط البخاري ومسلم
والمراد به رواتها او مثلهم مع باقي شروط الصحة من اتصال
السند وانتفاء الشذوذ والعلة ثم الخامس من الشروط ما هوى
شرط الجعفي وحده اي البخاري رجاله او مثلهم وهذا معنى الشطر
الاول من البيت الثاني شرطها هوى شرط الجعفي ثم
ما هوى شرط مسلم وحده اي رجاله او مثلهم وهذا هو الشرط
السادس من الشروط السبعة والشرط السابع وهو تتمة الشروط
السبعة ما هوى شرط غيرهما من سائر الائمة المحدثين وهي
مسائل للمتواتر الذي هو ارفعها رتبة وهو ما الطرق
محصورة باكثر من اثنين وهذا معنى الشطر الثاني من البيت
الثاني فمسلم فشرط غيرهما يفي انتهى وقال شيخنا في شرحه
شروط الائمة ان المراد به اي شرطهما ان يخرجا الحديث الجمع
على ثقة بعدله الى الصحابي المشهور قال العراقي وهذا ليس
بجيد لان الثاني ضعفه جماعة اخرجوا لهم اي لاجل تنبيههم الشيخان
او احدهما وقال الكرماني في شروط الائمة ما حاصله ان شرط
البخاري ان يخرج ما اتصل اسناده مع كون رواته ثقات
متقنين ملازمين لمن اخذوا عنه ملازمة طويلة في السفر والحضر
فانه قد يخرج احيانا عن اعيان الطبقة التي بعد هذه في الاتقان
والملازمة لمن روى عنه فليلازمه الا ملازمة يسيرة وان شرط
مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة التي بعد وقد يخرج حديث

قف على ما قاله الكرماني
في شرط البخاري ومسلم

شرط مسلم

من ارسل من غوايل البحر اذا كان طريق الملازمة من اخذ عنه كمالك
سلم وثابت البناني وايوب ورواياتهما قد تحصل الاتفاق بكونهم
عدولا وضابطا وغيرهما من اوصاف الصحة غالبا فالالزام
مخرج وما به كذا ذكره ابن سريج ومحمد النجيب والاظهر ان اللزوم
الالتزام والمعنى ان العلماء تلقوا كتابهما بالقبول لزم ان
يكون رجالهما على وصف العدل لان البخاري ومسلما وصاحب
شرطهما عند الترجيح بعلو الاسناد واصحية الكتب وارجحية الرجال
متفقون على غيرهم في الرواية وهذا التقديم على نمط الترتيب
المتقدم الذكر وهذا الضابط الكلي عند من يقول به لا يعدل عنه الا
بدليل خارجي يصرف عنه لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى
رجاله لا بالنظر الى كونه في كتاب كذا فيقدم اولا ما اتفقا عليه
ثم ما رواه البخاري ثم ما رواه مسلم ثم ما كان على شرطهما لكونه
ما اتفقا عليه ما كان على شرطهما فرجحانه لان شدة تحفظهما في
هذا العلم تقتضي ان يحكم بان ما لم يخرجاه قد وجد فيه شيا
من العلل الخفية التي لم يطلع عليها غيرهما ثم ما كان على شرط
البخاري وحده ثم ما كان على شرط مسلم وحده فهذه الاقسام
الستة تنقسم الى قسمين ثلاثة منها اصول وثلاثة منها فروع
تتفاوت درجاتها في الصحة على ترتيب يسبق وترتيب
تحقق وبقي قسم سابع وهو مقام تحقيق الاقسام وهو اي
حديث صحيح خرج في السنن الاربعة وصححه احد هم او غيرهم من
المحدثين المصححين وليس الحديث المخرج على شرطهما اجماعا

والثاني

واثر ابان هو صحيح عند غيرهما من الائمة المعتبرين وليس على شرطهما
ولا على شرط احدهما يعني بان لا يخرجه من شيوخهما الذين اتفاقيه
ولا من شيوخهما الذين اختلفا فيه كصحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن
حبان ثم صحيح الحاكم هذه الثلاثة في الاترجيه على هذا الترتيب
كذا ذكر السخاوي اهـ قال ابن حجر والخبر المختلف بالقبول من انواع
فانه مختلف ح
منها ما اخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التواتر فانه اختلف به قوما
في افادته العلم لذاته في هذا الزمان وتقديمهما في ذلك غير الصحيح على غيرهما
وتعلق العلم بكل بما بالقبول وهذا التعلق وحده اقوى من مجرد
كثرة الطرق الخالية عن التواتر انتهى والحاصل ان مخرجاتهما
في صحيحيهما اختلف به قوما تقوبات خارجية مع قطع النظر عن
تصحيحهما لان جلالتهما وعظمة مرتبتهما بكمال احتياطهما في شرطهما
والتزامهما الصحة في كتابيهما اقوى قرينة على ترجيحهما وهذا
تعتبر بها ان الخبرة في تمييز الحديث الصحيح منه عن غيره على سائر
المحدثين من اصحاب الصحاح قال ابن الصلاح ما اخرجه الشيخان
مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لمن نفى ذلك
محتجا بانه لا يفيد ما يفيده الا الظن وانما تلقته الامة بالقبول لانه
يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا
واحسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اجدناه اولا هو الصحيح
لان الظن الذي هو معصوم من الخطأ الظن والامة في اجماعها
معصومة من الخطأ فخبر لا يجتمع امتي على ضلالة ولهذا كان
الاجماع المبني على الاجتهاد الذي مستنده القياس حجة قطعية
بها هو اكثر اجماعات العلماء كذلك انتهى قال ابن الصلاح ومن حرم

بافاده ما خرجه الشيخان العلم النظري من ايمة الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابو الفضل بن طاهر وغيرهم ممن صرح بجواز اطلاق العلم النظري
على ما اخرجه الشيخان فيجب اذا بالضرورة انه ما كان على شرطهما يجب
العمل به لان الاجماع حاصل على وجوب العمل بهما فحينئذ يكون
المراد المذكورة كون احاديثها اصح الصحيح فالاستدلال بالعلم
النظري من جهة جلالة رواته وان لحاق الرواة من الايمة
المتصفة بالصفات اللائقة الموجبة لكمال القبول من ظهور
العدالة والفهم والضبط والاتقان وغيرها ذلك تقتضي حصول
العدد الكثير من غيرهم ولذا قالوا عن البخاري انه اذا قال احد
ان ابراهيم كان امة الايمة لانه اجتمع له من الكمالات ما لا يوجد
متفرقة الا في جماعة ولذا قال ابن
وليس على امة بعد ان يجمع العلم في واحد وقد
وفي معنى الحديث الشريف عليكم بالسواد الاعظم اي الاورع الاعلم
وحضور ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام شهادة رجل مقام شهادة
اثنين وهذا الحث حاصل بافادة العلم اليقيني واما العلم الظني
فانه حاصل بظاهر العدالة والضبط وفي الصحيحين
ان الاخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث
مراتب متواتر وهو مشهور وخبر احاد فالمتواتر من انكره كفر
بالاتفاق والمشهور ايضا من انكره كفر عند الكل الا عيسى بن
ابان فانه يقول بضلاله ولا يكفره وهو الصحيح كذا نقله في المنار
وخبر الاحاد خلا بكفر جاحده غير انه يأتي بتراك القبول وفي سمع
حديثا فحال سمعناه كثيرا بطريق الاستفاضة به صلى الله عليه وسلم
كذا وحمل قلة الراد من الائمة المشهور عند العلماء من اهل هذا

الفن

الفن للاحاديث المشهور على الالسنة فاذا كان الحديث اسانيده
سالمة من ضعف الرواة والعلل القادحة سواء كانت ضعيفة او غيرها
وكان مشهورا وذلك عند علماء هذا الفن بعد هذا الحديث من اخبار الثقات
بالقرائن رجحا وكذا الحديث المسلسل بعدول المتقنين بالقرائن والمراد
بالمسلسل هو المسلسل بالرجال الائمة يعني لا يزال يرويه امام عن
امام فكانه ماخوذ من سلسلة الماء رجحانه اذا صبت لان الماء
كل شيخ بالتعابه الى غيره ما يقيه من التفرس كانه يصب رجحانه بعضه
قال ابن حجر وهذا المسلسل بحفاظ المتقنين حيث لا يكون الحديث
غريبا ثم اذا علمت ذلك فاعلم ان هذه الانواع الاول منها اعم
من الاحاد بالقرائن يختص بما هو صحيح بالتعيين اي صحيح البخاري
وصحيح مسلم والنوع الثاني منها مختص بما له طرق متعددة من
الحديث المشهور وهو المسمى المشهور والنوع الثالث مختص بما
رواه الائمة الحفاظ بعضهم عن بعض وهو المسلسل فاذا علمت ذلك
فاعلم ان علماء اصول الحديث قسموا تقسيم دراية الحديث الى ثلاثة
اقسام صحيح وحسن وضعيف لان الحديث ان اتصل سنده بنقل
العدل الضابط عن مثله الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا فهو الصحيح او على اوصافه فهو الحسن
وان لم يشتمل على صفة الاعلى والادنى فهو الضعيف
وسماه الخطابي السقيم والمراد من الصحيح والحسن والضعيف
في ظاهر الحال لا القطع لجواز الخطأ والنسيان على الثقة الضابط
وجواز الصدق على غيره والقطع انما يتأتى في التواتر وما
احتف بالقرائن كما اتضح لك بيانه ويتضح لان امكان ان يكون
رجاله عدولا فيكون السند برواية عدل كامل الضبط تام الحفظ
والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من

الفن

من اختصاره حتى تتأهب وضبط كتاب وتوصيانته لديه منذ
سمع فيه وصحح ايران يودي منه وقيدوا الضبط باتمام اشارة
الى الرتبة العليا اى عدل تام الضبط متصل السند وانما قيد بالسند
الاسناد وهو الطريق الموصل الى المتن والطريق عبارة عن
الرجال الناقلون للخبر والمتن غاية ما ينتهي اليه الاسناد من
الكلام وهو منقول من متن الظهر وهو ما اكتنف الصدر عن يمين
وشمال من غصب عوض لانه الاصل والمعول عليه ومتن كل شيء
ما يقوم به ذلك الشيء ومتن الحديث الفاظه التي يتقوم بها المعاني
انتهى ملخصا من حاشية النخبة قال التستري في مقدمته وعبر
البدر بن جماعة عن السند بانه الاخبار عن طريق المتن وعن الاسناد
بانه رفع الحديث الى قائله بطريق الكثرة وبهذا اعتبر السند كزكريا الانصاري
وانما اراد بالكثرة الاسانيد وتلك الكثرة اصل
شروط التواتر لان رتبة الصحيح بسبب تفاوت احواله
للتصحيح والقوة الحاصلة من غلبة الظن وانها كانت متعددة
فغاية الظن الذي عليه مدار الصحة اقوى ان يكون لها درجات
بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فلا
يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح كان اصح ما دونه في المرتبة
العليا وانما اطلق عليه بعض الائمة القول بالصحة لاسانيد كما
اطلق السيوطي في الفية
على الحديث ذو فوائض تحدد ... بذري بها اصول متن وسند
ذا ذاك لموضوع والمقصود ... ان يعرف المقبول والمردود

من ذلك ايضا

هذا وقد قسموا مراتب الصحة اربعة اقسام متواتر ومشهور
وعزيز وغريب فالمتواتر وهو اول الاقسام وله شروط اربعة
الاول منها كثرة الاسانيد بلا حصر عدد لان التواتر لا يعرف
احوال رجاله حتى يوخذ في عدده للتعيين لان المتواتر والمشهور
كلاهما مشتركان في انهما اكثر مما فوق الاثنين وليس للتعيين
مدخل فيهما نعم بينهما فرق وهو انه في المشهور تحصل الشهرة في اي
مرتبة من مراتب ما فوق الاثنين بخلاف التواتر فانه يعتبر في جميع
مراتب التواتر الثاني من الشروط ان يكون الخبر المتواتر عن
الرواة يجزم العقل باستناع تواطيهم على الكذب فيه بان يكونوا
قد جعلت احوالهم على الكذب والكذب بفتح الكاف وكسر الذال
باللغة الفصحى الواردة في القرآن المجيد وقيل بالكسر الكاف وسكون الذال
لانه في مقابل الصدق بخلاف الى بره قال ابن حجر ومنهم من عينه بخمسة
الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في
الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك انتهى
فمن على اصول الحديث او اصول الفقه من عين عددا من العدد
باربعة اعني راى باربعة شيء اورد هذا القول فانهم لم يستندوا في ذلك
الى ربعة شهدا لا يفيد العلم لاحتمالهم الى التركيبة ومن قال في الخمسة
اعتبر عدد النقباء ومن قال في السبعة اعتبر عدد الرواة ومن قال
في العشرة اعتبر اقل عدد الجمع الذي يفيد خبر العشرة لان ما دونها
احاد كذا نقله على القاري عن الاصطخري ومن قال في الاثني
عشر اعتبر عدد النقباء في قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا
بعثوا لجهاد الكفرة فلكنهم نيفين بالتام طليعة لبني اسرائيل
الماموربين بجهادهم ليخبروهم بحالهم فكونهم على هذا العدد ليس
الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب بذلك كذا قالوه ومن قال

ضبط حتى تتأهب
المتواتر له اربعة شروط
الاول منها

اثنان من تعدد
المتواتر اعني

بالاربعين نظرا لقوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك
من المؤمنين وكانوا حينئذ اكثر من اربعين رجلا فحكموا بسعيدنا
عمر بن الخطاب رضي الله عنهم اجمعين والاسلام كان بدعوة النبي
عليه الصلاة والسلام فحكموا بهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما
يفيد العلم او لمثل ذلك ومن قال ان السبعين اعتبر المختارين من
قوم موسى عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين
رجلا لميقاتنا اي للاعتذار الى الله تعالى عن عبادة العجل وليسمعوا
كلامه من اخيه وهو يخبرهم ويامرهم بما يسمعونه فحكموا بهم على هذا
العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب ورد ذلك وقيل
عشرون لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين
فيتوقف بعث عشرين مائتين على اخبارهم بصبرهم فحكموا بهم على هذا
العدد ليس الا لانه اقل ما يكون يفيد العلم بالمطلوب وقيل اقله
ثلاثمائة وضعفه عشر عدة اهل غزوة بدر وقال امام الحرمين
ثلاثمائة وثلاثة عشر وهذا الوقعة هي البطة الكبرى التي اعز الله
بها الاسلام وهذا الاقتضاء يقتضي زيادة احترامهم ليسند بهم
التعقيب عنهم ليعرفوا انما يعرفون باخبارهم رضي الله عنهم فحكموا بهم
على هذا العدد المذكور ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب
ورد ذلك قال الكرخي قد يكون التواتر نسبيا فيتواتر عند
قوم دون اخرين كما يصح الخبر عند جماعة دون اخرين اهـ الثالث
من الشروط الاربعة في التواتر ان يستوي الخبر في الكثرة من
ابتدائه الى انتهائه فاذا ورد الخبر بما ذكر من الكثرة التي هي غير محصورة
على الصحيح وانضم الى الخبر استوى اخر الخبر في الكثرة من ابتدائه
الى انتهائه قال ابن حجر والمراد بالاستوى ان لا ينقص عن الكثرة
المذكورة في بعض المواضع لا ان يزيد لان الزيادة هنا مطلوبة

انتهى

انتهى وليس المعنى انه لو كان العدد الناقص منهم واحدا بقي متواترا
كما هو ظاهر العبارة لانه يقال ان تزيد الكثرة لان الزيادة في
باب الخبر مطلوبة لزيادة الدلالة اليقينية كقوله تعالى حكاية عن
سيدنا ابراهيم الخليل عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام ولكن ليطمئن قلبي لان العلم اذا حصل بدون
الزيادة فحصولها بالاولى بالحصول والاحرى بالوصول واقوى
بالقبول والشرط الرابع من الشروط الاربعة ان يكون مستند
انتهائه الخبر وهو ضبط اعتماد الناقل الامر المشاهد المرئي المحقق المسموع
يعني يكون اخر ما يؤول اليه الطريق وينتهي عند الاسناد مثل رايت وسمعت
من فلان والمقصود من الشرط الرابع انتهائه الى ما يطلق عليه الحس الشامل
لحواس الحس الظاهرة من الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كما
ان مرد الضمير في قوله وان يكون مستند انتهائه الى الامر المشاهد او المسموع
لا ما يثبت بمقتضى العقل الصرف انتهى والحاصل من الشروط الاربعة
المتقدمة الاكتفاء من الكثرة وعدم التواطي واستوائي اول الخبر واوسطه
من ابتدائه الى انتهائه وانتهائه الخبر الى ما يطلق عليه الحس فاكثر من الكثرة
عدم حصر عدد مع التواطي على عدم تواطئهم على الكذب والفرق بين
التوافق والتواطي ان التواطي هو ان يتفق قوم على اختراع شيء
بعد ان ورد التعريف بان لا يتواطئوا اختلف صاحبه وهذا
التوافق وهو حصول هذا الاختراع بعين ما كان عن سهو وغلط
او عن قصد حصول ذلك العلم منهم بان تكون الرواة رووا ذلك
عن علمهم في الحال اذ ان السبعة العدول ظاهرا وباطنا مثلا
العشرة العدول في الظاهر فقط مثلا فان الصفات تتقوم بهذا
الذوات والمراد به انه لو فرض افادة العدالة الاربعة العدد كما اذا تحقق
عشرون من الراسخين في العلم مسلكية يحصل العلم بهم ما لا يحصل بخمسة
عشر من الطلبة والمراد بالاخر في باب التواتر على الاحاد والافراد دون

اعتنا العدد والعدة فهو قريب في الورود وصف تقوم به الاعانة
يحصل به الاغراض لان السيد الذي كان عنده شهرة او صلاح
فثقة الناس به يكون كرمك مقصوراً فيه كما حكي انه اتفق ان سائلا
سأل يزيد بن عطاء الليثي مولى ابي عوانة شيئاً فلم يعطه شيئاً فلما
ولى السائل لحقه ابو عوانة فاعطاه دينارا فقال له السائل والله
لاتفقنك يا ابا عوانة فلما اصبحوا اراد الرجوع من الغد فقيل
وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادي اذا راى رفقة
مولى ابي عوانة من اهالي العراق ايها الناس اشكروا يزيد بن
ابن عطاء الليثي فانه تقرب الى الله اليوم بابي عوانة فاعتقه
فجعل الناس يمرون افواجا افواجا الى يزيد يشكرون له ذلك
وهو ينكر فلما كثر هذا الصنيع من الناس قال يزيد ومن يقدر على
رد مولاك يظهر اذهب يا ابا عوانة فانت حر كذا ذكر السخاوي
وشرح النخبة العراقي قال ثم اعلم ان الخبر المتواتر يفيد العلم
الضروري وهو الذي يشترط ان يكون رجاله بحيث لا يمكن وفاقهم
لا يفيد العلم النظري يا ولي نفسي لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس
له اهلية النظر لحاصل اذ النظر ترتيب امور معلومة او مظنونة
يتوصل بها الى علوم او مظنون وليس في العامي اهلية ذلك فلو
كان نظريا لما حصل لهم العلم انتهى اذ كل ضروري فانه يفيد علما ما
وفيه بحث لان المستدل لا شك عليه وان كل نظري فانه يفيد علما ما
وفيه بحث ايضا لان الاستدلال عليه والحاصل ان الضروري هو الحاصل
بدون الاستدلال والنظري هو الحاصل بالاستدلال والمراد من
الاستدلال هو الكسب ليلا يختص بالفريق الاول هذا حاصل ان النبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة الكرام والعلماء يستفسرون عن العلوم عن

الدلائل

قف على قوله الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري

الدلائل الدالة على الصانع وصفاته حيث قرروهم على ايمانهم اذ علموا
انهم لا يعلمون علما قطعا واجبا عنه بانهم كانوا يعلمون ان العلم
انهم يعلمون الادلة اجمالا كما قال الاعرابي البعرة تدل على البعير
واثر القدم على المسير فضلا ذات ابراج وارض ذات فجاج
الا تدل على الصانع اللطيف الخبير قال الله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله غاية ما في الباب انهم قصروا
عن تفصيل الدلائل عليه لان العامي كالصبي الذي لا فهم له للنظر
النظر اذ العامي كثيرا ما يكون فطنا بل عامي يحصل له العلم بالاستدلال
على انه يستدل بطلوع الشمس على وجود النهار وبوصول الشمس
الى محل كذا على وقت الظهر وغير ذلك وقد ذكر ان الامام الجليل
التفتازاني عن جلالة قدره وعلو الفنون انتهى الصلاح قال ان المتواتر يفيد
ويفيد وجوده لكن ادعى التواتر ممكن وحديث من كذب علي
متعمدا فليتبوأ مقعده من النار فان هذا الحديث رواه اكثر من
من ماية صحابي وفيهم العشرة المبشرة رضوان الله عليهم اجمعين
ثم اتصل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط المعتبرة عند من يحتج بخبر
احسن ما نقول ان المتواتر وجود او وجود كثرة في الاحاديث ان
الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع
عند اهل صحة بنسبتها الى مصنفيها اذا اجتمع على اخراج حديث وتعدد
طرقه تعددا تحيل العادة تواطئهم على الكذب الى اخر الشروط
افاد العلم اليقيني بصحة ما قاله وحمل ذلك في الكتب المشهورة
كثيرة انتهى
وهو ما رواه من تعداد
اذا تتبعها به اكثر من اثنين عن اكثر من اثنين كذلك فافهم
قال
وان زاد وهو اول اقسام الاحاد ما لم يحترق بحصوله
باكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه عندهم

الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري

انتهى وهو ما يبلغ حد التواتر قال الشيخ ذكريا الانصاري ويسمى المستفيض لانتشاره وشيوعه في الناس من فاض الماء يفيض فيضا اي كثر حتى سال على طرق الوادي انتهى وبهذه الاستفاضة كحديث انما الاعمال بالنيات وان انتقد ابن الصلاح في التمثيل والانتقاض بالفضل بن الاقمر عليه وتعريفه اذ الشهرة فيه نسبية وقد نبه عن ابن اسمعيل البخاري رضي الله عنه انه تفرد به عن سبعمائة رجل عن يحيى بن سعيد وقد اعتنى الحافظ بن منده في جمعهم وترتيبهم وقد يكون الحديث الواحد غريبا ومشهورا كحديث نحن الاخرون السابقون يوم القيمة فهو غريب عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عنه حذيفة وابو هريرة رضي الله عنهما ومشهور عن ابي هريرة رضي الله عنه رواه عنه سبعة ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو حازم وطاوس والاغر وهمام وابو صالح وعبد الرحمن انتهى على ما ذكره الشتوري في مقدمته قال ابن حجر المشهور يطلق على ما حررناه هنا وعلى ما اشتهر على الالسنة فيشمل حاله اسناد واحد فصاعدا بل ما لا يوجد له اسناد اصلا انتهى قال السخاوي وخلل حديث على امتي كانبياء بني اسرائيل وحديث ولدت في زمن الملك العادل كسرى حديث تسلفوا الغزالة فقد اشتهر على الالسنة وفي المدايح النبوية انتهى وقد جمع العلامة علي القاري جزءا فيه غالب هذه الاحاديث مما اتفق الحفاظ على انه موضوع او لا اصل له وذكر فيه ما اشتهر على السنة العوام وتنازع في معناه الاكابر كحديث حب الدنيا من الايمان وقال وامام حديث الغزالة فقد تبع السخاوي في كثير بانه لا اصل له والصحيح انه لا اصل لانه رواه البيهقي من طرق وضعفه جماعة من الائمة

الى

انتهى وهو ما يبلغ حد التواتر قال الشيخ ذكريا الانصاري ويسمى المستفيض لانتشاره وشيوعه في الناس من فاض الماء يفيض فيضا اي كثر حتى سال على طرق الوادي انتهى وبهذه الاستفاضة كحديث انما الاعمال بالنيات وان انتقد ابن الصلاح في التمثيل والانتقاض بالفضل بن الاقمر عليه وتعريفه اذ الشهرة فيه نسبية وقد نبه عن ابن اسمعيل البخاري رضي الله عنه انه تفرد به عن سبعمائة رجل عن يحيى بن سعيد وقد اعتنى الحافظ بن منده في جمعهم وترتيبهم وقد يكون الحديث الواحد غريبا ومشهورا كحديث نحن الاخرون السابقون يوم القيمة فهو غريب عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عنه حذيفة وابو هريرة رضي الله عنهما ومشهور عن ابي هريرة رضي الله عنه رواه عنه سبعة ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو حازم وطاوس والاغر وهمام وابو صالح وعبد الرحمن انتهى على ما ذكره الشتوري في مقدمته قال ابن حجر المشهور يطلق على ما حررناه هنا وعلى ما اشتهر على الالسنة فيشمل حاله اسناد واحد فصاعدا بل ما لا يوجد له اسناد اصلا انتهى قال السخاوي وخلل حديث على امتي كانبياء بني اسرائيل وحديث ولدت في زمن الملك العادل كسرى حديث تسلفوا الغزالة فقد اشتهر على الالسنة وفي المدايح النبوية انتهى وقد جمع العلامة علي القاري جزءا فيه غالب هذه الاحاديث مما اتفق الحفاظ على انه موضوع او لا اصل له وذكر فيه ما اشتهر على السنة العوام وتنازع في معناه الاكابر كحديث حب الدنيا من الايمان وقال وامام حديث الغزالة فقد تبع السخاوي في كثير بانه لا اصل له والصحيح انه لا اصل لانه رواه البيهقي من طرق وضعفه جماعة من الائمة

لكن طرقه تقوي بعضها بعضا وذكره القاضي عياض في الشفا ورواه ابو نعيم في الدلائل لكن باسناد فيه مجاهيل وبالجملة فهو ضعيف او حسن لا موضوع والاصل لا اصل له ونقل العلامة القسطلاني عن السخاوي ايضا انه قال لكنه ورد في الجملة في عدة احاديث تقوي بعضها بعضا اورده الامام النسخ ابن حجر العسقلاني والله اعلم السابع الغريب وهو ما لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين يسمى بذلك اما لقلة اي لكونه عزيز المجيء عن طريق اخر انتهى شتوري قال السخاوي ويتصل بهذا وجد في بعض طبقاته ثلاثة فاكثر انتهى لان رواته اثنين فقط عن اثنين فقط لا محالة توجد وله زوال بعض الشراح اعلم ان الغريب اخص من الفرد وقرره ابن الصلاح والنووي انه ما يرويه اثنان او ثلاثة فعلى هذا يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه وخص بعضهم المشهور بالثلاثة والغريب بالاثنين وقال ابن حجر في نخبته وليس شرطا للصحيح اي ليس الغريب في الحديث شرطا لصحيح اذ الصحيح ما وجد له اسناد صحيح ولو واحد على الصحيح وان هذا اشار الحاكم ابو عبد الله في كتابه علوم الحديث حيث قال فيه والصحيح هو الذي يرويه الصحابي الفاضل عنه اسم الجهالة بان يكون للصحابي او للحديث راويان فمن بينا روايته عنه اهل الحديث ارتفعت عنه الجهالة وحكم صحة الحديث وقبوله وان لم يرو عنه غير راو واحد وكل طبقة كانت هذه الشهادة يعني كتزكية اول من الشهادة على الشهادة بان يكون لكل من هذا الواحد اصل مما يعتبر في كانه يجب في الشهادة على الشهادة ان يكون لكل من الشاهدين شاهدان على شهادته والغرض من هذا الشرط تركيبة الرواة وانتشارها وذلك الحديث بحضور جمع من قوم مشهورين بالحديث او الرواية عن مشهورين بهما وهذا هو الظاهر والمعتمد عند اهل الحديث

يعني يجب ان يرتفع عن الصحابي الذي الجهالة وهي ضد المعرفة الذاهبة

الى

على الصحيح هذا وان العلامة القاضي ابو بكر بن العربي صرح وشرح
البخاري بان هذا شرط البخاري في صحيحه اي بان احاد نبه امام الحياري
فان قيل حديث الاعمال بالنيات متفرد بها يرويه عن عمر الا علقمة
رضي الله عنهما قال ابن حجر عن جواب هذا فلما خطب به عمر
ابن الخطاب على المنبر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكروه
الحديث لانكروه انتهى فيأتي من عدم انكارهم حينئذ معرفة الحديث
وتصريح بصحته وان كان تفرد به ومحمد بن ابراهيم عنه ويحيى عن
محمد ثم استهر عن يحيى حتى كتبه عنه قبل سبعمائة نفر على ما هو الصحيح
المعروف عند المحدثين قال ابن رشيد كما قيل انه اول حديث مرفوع
مذكور في البخاري يعني انه مروي بالاحاد فانه من اوائل حديث
البخاري وليس المراد انه اوله الحقيقي فان اوله الحقيقي حديث
بدء الوحي قال القاضي وكذا اخر حديث مذكور في البخاري
حديث كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
الى اخر الحديث فان ابا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم
وتفرد به عنه ابو زرعة عارة انى القعقاع وتفرد به عنه ابو الفضل
وعنه انتشر وفشا الحديث العزيز على ما قرروه وحرروه هذا
رواه الشيخان ظاهر من حديث انس رضي الله عنه وانفرد به البخاري
من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده وان من
اجلي يعني لا يؤمن احدكم حقيقة الايمان او كماله حتى اكون احب
اي حبا اختياريا مستندا الى الايمان اي حاصلا من الاعتقاد اما
طبعيا لان حب الانسان نفسه وحالده وولده امر مركوز في الطبع
خارج عن هذا الاستطاعة والمعنى لا يصدق رجل حتى يغدي بي
طاعتي نفسه ويؤثر على هواه رضائي وان كان فيه هلاكه فهذا
المحبوب

الحديث رواه عن انس قتادة وعبد العزيز ورواه عن قتادة شعبة
وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن علية وعبد الوهاب وعليه
بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء التحتية ورواه عن الجماعة
المذكورة هماعة اكثر من اثنين ورواه ثم الاول عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع انس ابو هريرة ومن الظاهر من اقوالهم ان تعدد
الصحابي غير معتبر في العزة كما سيأتي بيانه في الغرابة لان هذا
الحديث عزيز عند مسلم مع ان صحابيه واحد والله اعلم القسم الرابع
الغريب وهو الحديث الذي تفرد برواته شخص واحد في فقط وهذا
القسم تحته الاقسام الاربعة وكلها ما سوى المتواتر احاد وتعال
لكل فرد خبر واحد بحسب اصطلاح اهل هذا العلم لان خبر الواحد
في اللغة ما يروي شخص واحد يتفرد به وفي الاصطلاح ما لم يجمع
فيه شروط المتواتر كما ذكره ابن حجر فعلم من هذا ان هذه الاقسام
الاربعة ترجع الى قسمين متواتر احاد فالمتواتر سيوما ورد
بنقل جمع يحصل العلم بصدقهم لامتناع تواطئهم على الكذب عادة
وسيأتي بيان شروطه والاحاد ما لم يجمع شروط المتواتر كما ذكره
ابن حجر فعلم من هذا ان هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين متواتر احاد فالمتواتر سيوما ورد
بنقل جمع يحصل العلم بصدقهم لامتناع تواطئهم على الكذب عادة
وسيأتي بيان شروطه والاحاد ما لم يجمع شروط المتواتر كما ذكره
ابن حجر فعلم من هذا ان هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين متواتر احاد فالمتواتر سيوما ورد
بلا حصر عدد وهو خارج عن الاقسام الثلاثة لان تعريفه بما لا
يتوقف الاستدلال به على البحث عن احوال رواته الكثير غير المحصور تجمع
افراده تفيد القطع لا ظني لافادة اخبار القطع للعلم اليقيني
بصدق مخبره كما علمته مما تقدم والاحاد هو بقية الاقسام المشهور
والعزيز والغريب كلها احاد والاحاد هو ما لا ينتهي الى التواتر
لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال رواتها فتارة يوجد
في رجالها اصل صفة القبول كثبوت صدق الناقل مطلقا او اصل
صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل كما سيظهر لك قال في النخبة الغريب
هو ما تفرد برواته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من السند
على ما يستفاد من اطلاق الغريب المطلق والغريب النسبي انتهى يعني ان
على هذا النوع يشمل الغريب الى قسمين الاول الغريب المطلق

كل من هم

الرابع الغريب

تعريف خبر الواحد لغة
وفي الاصطلاح

علقمة صح
ولعله كان يكتفي القاضي بوجود ان حاد في
انه شرط البخاري او عدم التفرد او الغريب هم

حديث اول البخاري
بدء الوحي

اخر البخاري حديث
كلمتان خفيفتان

حديث لا يؤمن احدكم الخ

والثاني الغريب النسبي كالغريب المطلق هو الذي تكون الغرابة فيه
باصل السند وباوله وباخره ونحو ذلك يطلق ويراد به الاسناد وهو
احد الطريقين الاولين من جهة التابعي والثاني من جهة الشيخ كالبخاري
ومسلم مثلا فالطرف الاول في الاسناد من جهة التابعي وهو ان
يروي تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في روايته عن
ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية او الاثنان
انفراد الصحابي بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس بقيد
أدلين في الصحابة ما يوجب قدحا في توجب الغرابة بل انفراد الصحابي
يوجب تعاول تعدد غيره بل يكون الصحابي ارجح لان المقصود
ما ثبتت عليه القبول لا الرد والصحابة كلهم عدول واما الصحابي
وان كان من رجال الاسناد والاثنين المحدثين لا يعدونه منهم لان
الصحابة كلهم عدول على الاطلاق من غالط الغلط وغيرها الاطلاق
قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدولا ولقوله عليه الصلاة
والسلام خير القرون قرني ثم الخ والاجماع من يعتد به من الامة
على عدالتهم وقيل غير ذلك مما لا حاجة الى ذكره ثم سمي هذا
القسم الفرد المطلق لاطلاقه الشامل ان يستمر التفرد في اثناء
او لا كحديث انما الاعمال عن يحيى بن سعيد وهو ما روى عمر رضي
عنه عند الصلاة والسلام قال الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع
ولا يوهب ولا يورث الحديث فالولاء بفتح الواو ممدودا ولاء
العتق واللحمة بالضم اي الاختلاط والولاء الاختلاط يعني
النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث وهذا الحديث
تفرد في اسناده عبد الله بن دينار تابعي جليل القدر والاعتبار
رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما فقد تفرد راويا واحدا عن ذلك
المتفرد وهو عبد الله المذكور وعلى هذا حديث شعب الايمان

وهو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الايمان بضع وسبعون
شعبة فافضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن
الطريق والحياء شعبة من الايمان وهذا الحديث
تفرد به ابو صالح تابعي عن ابي هريرة رضي الله عنه وتفرد
به عبد الله بن دينار عن ابي صالح فهو من رواية الاقران وفي
الحديث الاول بضع وسبعون البضع ما بين الثلاث الى التسع
واماطة الاذى ازالة ما يوذي من نحو شوك وحجر وشجر عن
طريق المسلمين وقيل المراد في بضع وسبعون شعبة الكثرة
لا خصوص هذا العدد ولكن يأباه ذكر البضع قال المسلم
والله اعلم هكذا ذكره على القارئ وترجح على النخعة والقسم
الثاني الغريب النسبي وهذا هو الطرف الثاني الغرد النسبي
بكسر الغين وسكون الراء وبالدال المهملة في آخره قال في النخعة
والثاني الفرد النسبي سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة
الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا انتهى بان يكون
الحديث من اوجه اخر غير مفرد بالنسبة الى ذلك كما ان يروي مالك
مثلا عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما حديثا ثم يرويه ذلك الحديث
عن مالك واحد متفرد ولم يتابعه غيره في رواية عن مالك وان
كان الراوي عن نافع جماعة فانه فرد بالنسبة الى الراوي عن مالك
وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
تفرد به بالنسبة من طريق ومشهور به بالنسبة من طريق اخرى ولذا
قال بعضهم الغريب من الحديث على نوعين الغريب من الناس بعض
بعد كغرابة الانسان اذا كان في بلد لا يعرف فيها حد بالكلية فكون

غرابة حقيقية وإذا كان بعرفه البعض دون البعض فكون غرابة إضافية وقد يكون ذلك الرجل قريبا وإبانا يكون الشهر من بعض أهل البلد أو كلهم قال الراغب في مجمل اللغة غرب بعد والغرابة الاغتراب عن الوطن والغرد الوتر والفرد المتفرد قال الغرب والغرد مقترنا وخان افترقا فكان معناهما واحدا لغة واصطلاحا وبلاغة هذا ما ذكره في القاموس فرد أي متفرد وشجة فارد أي مستحيية وظبية فارد أي منفردة وارستفرد فلانا أي أخرجه من بين أصحابه والغرب الذهاب والتنحي إذا كان بالفتح وإذا كان بالضم التباعد عن الوطن كالغربة والاغتراب والتغرب انتهى فاطلاقهم على آخر يطلق اسم الفرد له لانه أولى وأحق بذلك وعلى الذين يطلقون اسم الغريب لان المراد به أغرب فكل منهما بمعنى الشاذ قال في النخبة وهذا التفرد من حيث اطلاق الاضعف وإلا من حيث استقلال الحكم بتفرد فلان بغرائب بنيها فيعد لونه تفرد به فلان أو اغرب به فلان على حد سواء والفرد المطلق والمنسبي على حد سواء غير قرن بينهما إذ الفرد المنسبي الذي هو نسبة الى التابعة المخفف الذي هو عبارة المحققين بالفرد المطلق لان الفرد المطلق لو تابعه راو لم يخرجه عن كونه فردا فان حصلت المتابعة لشراوي نفسه فهي المتابعة التامة الكاملة المختصة بالتسمية وان حصلت المتابعة لشيخ شيخه فمن فوقه لشيخه أو شيخ من فوقه فهي المتابعة القاصرة وحاصل الامر ان المتابعة تكون اما تامة أو قاصرة فان كان الراوي المتفرد وإن بالسند ان تفرد برواية الراوي عن شيخه وشيخ شيخه لكن عن شيخ

العقل المشتق

المحدثون لهم

المتابعة اما تامة او قاصرة

الى المتابعة التامة

او صحت في البعض فهي القاصرة ولا بد في التابعة من كونها تابعة من اتفقا فيه الى الصحابي المذكور وهو الذي يسند الحديث الى منتهاه سواء كان ذلك الصحابي ممن روى عنه صلى الله عليه وسلم فان توبع فوقه على الصحابي فلا تكون تابعة بل هي قاصرة ولكن يستفاد من القاصرة التقوية تابعة كانت او قاصرة كذا ذكره في النخبة وقد اصطلح المتابعة التامة والقاصرة في حديث الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة فلا شك ان الحديث بهذا اللفظ قال ابن حجر فمتى تابعه راويه الى شيخ شيخه فمن فوقه كما تابع مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع الخ بهذا اللفظ ووجدنا للشافعي متابعا عبد الله بن مسلمة القعنبي اخرجه البخاري عنه عن مالك بهذا اللفظ وهذه المتابعة تامة كاملة ووجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فكملوا ثلاثين وايضا فوجدنا صحيحا من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين بدله فاكملوا فاقتصار له في هذه المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاء بالمعنى لكن لكونها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي انتهى والحاصل ان المتابعة التامة والمتابعة القاصرة سواء للحديث فعلى الرواية الاولى اخرجها الشافعي ومتابعه بها البخاري فهي تامة وعلى الرواية الثانية التي في صحيح مسلم قاصرة وعلى

(يراجع)

ومعنى الحديث الشهر اى جنسه تارة اوائله تسع وعشرون وهذا
محقق وقيد ت على هلال رمضان لان الثلاثين اذا قد يكون الشهر
ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا اى رمضان
حتى تروا اى حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال اى هلال رمضان
فالايام رؤية الهلال للعيد الاضحى ولا تفطروا انتم حتى يدل عليه وسلم
عن الافطار بقبول الرؤية او اتمام العدة يعنى لا تدخلوا فى افطار
رمضان بان تتركوا صيامه وتصلوا صلاة عيد الفطر ونحو ذلك
حتى تروه اى الهلال والمراد هلال شوال فان غم بضم الغين
وتشديد الميم لان اصله غمم قال فى الهداية غم علينا الهلال وغم
واغمى اى حال دون رؤيته غيم او علة نحو ذلك والمعنى حتى هلال
رمضان عليكم اى على جميعكم بغيم او نحوه فى تمام العدة اى اكملوا
اعداد ايام شعبان ثلاثين اى اكملوا شعبان ثلاثين يوما فرضا
الحديث رواه الشافعى بهذا اللفظ وتبعه عبد الله بن مسلمة بفتح
العين وسكون اللام وفتحتين على اللام والميم قبل الهاء كذا
القعنبى بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون بهذا
اللفظ ايضا واخرجه البخارى عن القعنبى المذكور عن مالك بل
اخرجه الذى رواه به الشافعى فهذا لمتابعة الثلاثة وجوده
منه فى متابعة هذا الحديث على ما اخرجه ثابت فى صحيحه ان تخريجه
بعضهم الى وقيد الزاى بلفظ الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فكملوا ثلاثين
هذا اللفظ بدل على فاكملوا المعنى واحد واما اخراجه مسلم
فى صحيحه من رواية عبد الله بن عمر عن نافع بلفظ الشهر تسع وعشرون
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
فاقدروا

فاقدروا اثلاثين هذه الرواية بهذا اللفظ رواه بعض اصحاب
مالك رضى الله عنه عن مالك بهذا الاسناد وخطؤوا ان الناصح
تفرد به عن مالك بالرواية الاولى فعدوا الحديث غريبا
ان الشافعى ورواتهم بلفظ فان غم عليكم فاقدروا اى ان غم عليكم
هلال رمضان فاقدروا بضم الدال وكسرها وصل خطابا ان
قدر الشئ قدرا بالتخفيف اى قدره بالتشديد قال تعالى فقدرنا
فنعم القادرون كذا ذكره فى شمس العلوم اقدروا له اى
لاجل تحقق هلال رمضان عدوا ايام شهر شعبان حتى تكملوه
ثلاثين يوما ثم صوموا رمضان ولو لم تروا هلاله عند لغيم ونحوه
اذ المقصود حتى الرؤية العلم اليقينى وهو اما برؤية الهلال
او بتمام ان الشهر هو اما مجموع كان عدة ايام الشهر وهى ثلاثون
معناه انهما شهر شعبان ثلاثين فيوافق فى المعنى قوله فاكملوا
العدة ثلاثين فى الرواية الاولى فمعناها واحد وحمل
معناه قدروا له منازل القمر فانه يدل على ان الشهر قد يكون
اقل من ثلاثين قال ابن خزيمة هذا خطاب لمن خصه الله عز وجل
بهذا العلم وهو له فاكملوا العدة خطاب للعامة الذين لا يعرفون
هذا العلم كما انعلم فى العامة قال محمد فى اللغة عند ذكر قول ابن
خزيمة هذا قول ابن خزيمة ومن تبعه هذا تأويل باطل لمخالفة الاجماع
على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولانعقاد على انه يجب بالرؤية
مخاطبا لخاصة امته اخرجه للناس خطابا عاما فمن شهد منكم
فليصمه وقوله عليه الصلاة والسلام صوموا بصيغة الامر
بالخطاب للعام لرؤيته وافطروا لرؤيته ولو كان فى نفس هذا
الحديث من الزهرى والمعنى لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا
حتى تروه وقوله عليه الصلاة والسلام انا امة امية لا نكتب

ومعنى الحديث الشهر اي جنسه تارة اقله تسع وعشرون وتارة
يتحقق وقوعه حتى على طلاق الهلال ليلة الثلاثين او قد يكون الشهر
ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا اي رمضان
حتى تروا اي حتى تعلموا بوجه من وجوه العلم الهلال اي هلال رمضان
فالمراد برؤية الهلال العلم به حتى ولو بشهادة عدل او بحساب
منجم صح عنده او بغير ذلك وانما عبر صلى الله عليه وسلم
عن الافطار بقبول الرؤية لاتمام العدة يعني لا تدخلوا في افطار
رمضان بان تتركوا صيامه وتصلوا صلاة عيد الفطر ونحو ذلك
حتى تروه اي الهلال والمراد هلال شوال فان عرض مانع من الغيم
ونحوه اليلة فان اصله غم قال في الهداية غم علينا الشهر بالغين
والغين اي حال دون رؤيته غيم او نحوه ومنه اغمي عليه والمعنى حتى هلال
رمضان عليكم اي على جميعكم بغيم او نحوه فاكملوا العدة اي اتموا
اعداد ايام شعبان ثلاثين اي اتموا شعبان ثلاثين يوما فهذا
الحديث رواه الشافعي بهذا اللفظ وتبعه عبد الله بن مسلمة بفتح
الجيم وسكون السين وفتحتين على اللام والجيم قبيلي الهلال كانه
القعنبي بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون بهذا
اللفظ ايضا واخرجه البخاري عن القعنبي المذكور عن مالك الا
ان السند الذي رواه به الشافعي فهو فاقتدروا له الخ وجد
بتتبع طرقه هذا الحديث على ما هو ثابت في صحيح ابن خزيمة
بضم الخاء وفتح الزاي بلفظ الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا ثلاثين
هذا اللفظ بدل عن فاكملوا والمعنى واحد واما اخرجه مسلم
في صحيحه من رواية عبد الله بن عمر عن نافع بلفظ الشهر تسع وعشرون
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
فاقدروا

فاقدروا ثلاثين هذه الرواية بهذا اللفظ رواه بعض اصحاب
مالك رضي الله عنه عن مالك بهذا الاسناد ولفظه ان انا فحص
تفرد به عن مالك بالرواية الاولى فعدوا الحديث غريب
انا فحص ورواياتهم بلفظ فان غم عليكم فاقدروا اي ان غم عليكم
هلال رمضان فاقدروا بضم الدال وكسرها وفصل خطابنا
قدر الشيء قدرا بالتخفيف اي قدره بالتشديد قال تعالى فقدرنا
فنعم القادرون كذا ذكره في شمس العلوم والمعنى قدروا الى
الاجل تحقق هلال رمضان عدوا ايام شهر شعبان حتى تكملوه
ثلاثين يوما ثم صوموا رمضان ولو لم تروا هلاله حينئذ لغيم ونحوه
اذ المقصود من الرؤية العلم اليقيني وهو اما برؤية الهلال
عند تمام الشهر واما بحصول كمال عدة ايام الشهر والحال
معناه اتموا شهر شعبان ثلاثين فيوافق في المعنى قولنا اكملوا
العدة ثلاثين في الرواية الاولى فمعناها واحد وقيل
معناه قدروا له منازل القمر فانه يدل على ان الشهر تسع
او ثلاثون قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصه الله عز وجل
بهذا العلم وهو كل عالم فكلوا العدة خطاب للعامة التي لا تعرف
هذا العلم كما قاله ابو العباس القلانسي قال محمد فكر قول ابن
شريح هذا قول ابن سريج ومن تبعه وهذا القول باطل لمخالفته الاجماع
على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولانه على انه يعلم قطعا تارة
مخاطبا لخبر انه الخ هذه للناس خطابا عاما فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وقوله على الصلاة والسلام صوموا بصيغة الامر
بخطاب العام لرؤيته وافطروا لرؤيته ولا كان في نص هذا
الحديث ما الذي والمعنى لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا
حتى تروه وقوله عليه الصلاة والسلام انا امة امية الخ

والاحب قال الطيبي دل على ان معرفة الشهر ليست ان الكفاية
والاحب كما يزعمه اهل المنجم انتهى قال علي القاري قالوا
حتى يصام المنجم عن رمضان قبل رويته بنا على معرفة يكون
عاصيا والا يجب عليه صومه ولم يجعل عيد الفطر بناء على زعمه
ويكون قاضيا وتجب عليه الكفارة بفعله وان عد الافطار حلالا
فضلا عن عده واجبا هذا كافر او من القرائب انه جعل المنجم هذا
من الخواص والبعيد عامة واغرب منه ما نقله صاحب النهاية
لو سكوته عليه يتوجه منه قبوله والحال انه لا اجل لاحد ان يقبل كلام
المنجم الا بنية الرد عليه واما ما ذكره بعض علمائنا عن محمد بن
مقاتل ان كان سال المنجمين ويعتمد قولهم بعد ان تيقن الجبل
منهم على سبيل فلذا يحمل على ما يكون الاحوط فيه اعتبارا
غلبة الظن ولذا ذكر السرخسي في كتاب الصوم قول من قال
يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشتباه قال فان هذا
القول بعيد من القبول لان النبي عليه الصلاة والسلام قال
من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل
على محمد فهذا كلامه عليه الصلاة والسلام وقال في الهداية
يجب صوم رمضان برؤية الهلال او باستكمال شعبان ثلاثين
يوما ولا يجوز تقليد المنجم رجما به لان الصوم والافطار
واما ما نقل عن النادر فانه ان ما ذكروه اهل التنجيم ان يعلم
بحساب نفسه وجهان احدهما انه يجوز وان نادر لا يجوز
اقول الصحيح ان الاول لا يجوز للحديث السابق فانه اذا كان لا يجوز
تصديقه فيما حق غيره فكيف لا يكون كاذبا في حق نفسه بتكذيب
الشارع اياه كذا ذكر علي القاري وامعانا تعلمني من احاطته
ان الخبر ينقسم الى المتواتر والاحاد فالمتواتر ما اوجب علما ضروريا

عدده وهو خارج عن الاقسام والاحاد اثنان مثل للمشهور والغريب
والغريب لانه تقدم ان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق
الاثنين والغريب هو الذي لا يروي به اقل من اثنين عن اثنين
والغريب هو الذي يتفرد به شخص واحد في اي موضع وقع التفرد
به كما علمت ذلك فيما تقدم الكلام عليه وان الثلاثة المذكورة
يعبر عنها احاد وما عدى التواتر لان تعريفه ما لا يتوقف الاستدلال
به على البحث الا ان مداره اكثر غير المحصور فجميع انواعه مقبولة قبولا
قطعيا لاظنيا بخلاف قسم الاحاد المشتمل على الاقسام الثلاثة
فانه يتوقف البحث فيها عن احوال رواتها وهو ينقسم الى قسمين
مقبول ومردود فالمقبول هو ما يوجب حدوثه صفة القبول من
عدالة الراوي وضبطه وهو الذي ترجح صدق المخبر به وجب
العمل به عند الجمهور خلافا للمعتزلة والرافضة فانهم منعوه
ومن احاديث الصحيحة والثاني على وجوب العمل بالاحاد
بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعليه مر في
الفاسق المتأول الذي لا يكفر بخلاف ما رده وهو الذي يترجح
صدق المخبر بكسر الباء سواء ترجح كذبه بان غلب على الظن كذبه
او لم يترجح صدقه ولا كذبه فكل منهما مردود فالقسم الاول المقبول
ينقسم الى اربعة اقسام صحيح لذاته وصحيح لغيره
وحسن لذاته قال الصارفة ان جمع وضبطا الا ويتصل عدل
تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته
وحكمه اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اذا اشتمل على
من صفات القبول على اعلاها اولا فالاول الصحيح لذاته وان
ان وجد ما يجبر ذلك القصور بكثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن

الصحيح لذاته الحسن لذاته

الحسن لذاته الحسن لغيره

الصحيح والحسن والضعيف

تقسيم الخبر

تعريف الصحيح لذاته

شروط الصحة

شروط الصحيح

تعريف المرسل

تعريف المنقطع

تعريف المعلق وحكمه

المعلق

تعريف المعضل

بشروطه

تعريف الصحيح لغيره

لذاته وحيث لا جبر فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب
قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا كذلك لذاته انتهى وحصل القبول
بالاكثر لانه المتقدم اذ الصحيح والحسن والضعيف فهو بالنظر الى ما اشتمل
الامر عليه اذ جمهور المتقدمين لم يذكروا قسم المردود على ما ذكره
السخاوي لان فيه وان كان يكون مرويا برواية عدل ثقة كامل
الضبط فاذا كان كذلك فهو الصحيح فخرج بالعدل من عرف ضعفه
او جهل عينه او حاله لان توهم العدالة هو من له ملكة باطنية تحمله
على ملازمة التقوى وهي الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية
بتمام الضبط اي كماله والضبط ضبطان ضبط صدر اي
اتقان الحفظ وضبط وهو ان يثبت الراوي في صدره ما سمعه
من الحديث فيرويه بحيث يتمكن من استحضاره حين ارادة
يحدث به وضبط كتاب وهو صيانة الكتاب اي حفظه عنده
من غير ان يغير فيه شيئا من حين سماعه الى تسليمه وذلك الكتاب صحيح
الى ان يروي ذلك الحديث عنه فالراوي لا يضر وصف الكتاب
امانته عند انسان فيخرج من يده لكن المعتمد كما اختاره ابن الصلاح
ويتصل المرسل وهو ما رواه التابعي بلا واسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
والمنقطع قال ابن عبد البر هو ما سقط من اسناده الصحابي او المنقطع
هو من سقط من اسناده غير الصحابي والمعضل والمعلق اصادر
بحالة الصحة واما من اشترطها كالبخاري فان تعاليقه
بجزمه مستحقة للشروط فتعد تعاليقه لرباعي الاصل وان انحط
من طريق المعلق عنه فهو تصور بحيث لا يكون فيه علل قادحة او
مبرأ دقة ضل من العلل جليها وخفيها فان) كان بحذف ذلك الراوي
(بعده) لعلة مستقل على ذلك الشروط فهو غير الصحيح لذاته وقوته
بما رواه العدل والعدل هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى

والمروءة

تعريف التقوى على مراتب

العدل

تعريف المروءة

والتقوى على مراتب ادناها التقوى عن الشرك وهي اتقاء الاوامر
واجتناب الزواجر ومن ثمرتها الشفاعة والمكرمات وفوقها تترك
الشبهات من المباحات ومن ثمرتها الفضائل وجميع الكمالات
وجملتها الاحتراز عما يدنم شرعا والمراد بالعدل هنا عدل الرواية
لا عدل الشهادة كما تقدم ذكره والمروءة بضم الميم والراء وهاو
ساكنة ثم همزة وقد تبدل وتدغم وتعريفها هو كما قال الامام
بصدق اللسان وهو اضافة الاخوان وبذل الاحسان
ارين الزمان وكف الاذى عن الجيران وفروعها تتبع من ضوارم
المروءة الصناعات الدنيئة كالدباغة والحجامة والحياكة ومحض
لا يليق بالانسان من غير ضرورة كالبول في الطريق وصحبة
الاراذل واللعب بالحمام وحاصل ذلك وجهها الاحتراز عما
يدنم شرعا انتهى على القاري وقيل المروءة التخلق باخلاق امثاله
واقرانه ومواداته في غير فسق وخسة وحرفة وسكناه وسائر صفاته
انتهى واما الصحيح لغيره فانه هو ما سلم من الطعن في اسناده وفسقه
قال في المنهل السنة هو الاخبار عن طريق المتن وهو ما خوذ اما
من السند وهو ما ارتفع وعلا من صنيع المحدث بان السند يرفعه الى
قايله او من قولهم فلان سند اي معتمد فسمي الاخبار عن طريق
المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه فالطريق
اسما الرواة والاسناد هو الطريق الموصل الى المتن والمتن غاية
ما ينتهي اليه الاسناد وانتهى ملخص من هذا ان الحديث المقبول
ينقسم الى اربعة اقسام لانه لا يخلو اما ان يشتمل على اعلا صفات
القبول من العدل والضبط واتصال السند غير معلل ولا شاذ
او لا يشتمل على اعلاها بل على ادناها فان اشتمل
على الاعلا فهو الصحيح لذاته وعدم معلوميته لوقوع الصحيح في اعلا

تعريف التقوى على مراتب

تعريف المروءة

الصحيح لغيره ذاته

فان في المنهل تعريف السند

سمي الاخبار عن طريق المتن سندا
لاعتماد الحفاظ عليه

سمي الطريق سندا والرواة والحديث
هو الاسناد وهو الطريق

متن

مراتب صفات القبول وما اشتمل على اعلاها بل اشتمل على اوسطها او
على ادناها لكثرة طرق الاسانيد فهو الصحيح لذاته يعني ان
المقتضي لصحته مع قطع النظر عن اسناده بالخصوص حصول اصل
المقصود وهو الصحة سواء كان باسناد واحد او باسانيد متعددة
فتقوية بعضها ببعض واذا لم يكن الحديث مقتضيا تلك الصفات
فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة او قرائن ترجح جانب قبوله
ما يتوقف المجتهد في قبوله من جهة اسناده بان يكون ضعيفا
في نفسه لكن تعددت طرقه او اعتضد بحديث صحيح فهو الحسن
فهو الحسن لكن لا لذاته بل بقيام قرينة خارجة عن جنسه قال
السخاوي بان يكون في الاسناد مستور لا يتحقق اهليته ولكن
بالنظر لما ظهر غير متغفل كثير الخطأ في روايته ولا متهم بتعمد الكذب
فيها ولا سبب اخر مفسق واعتضد بمتابع او مثله وهذا هو
الحسن لذاته انتهى واكثر ما يأتي الاوصاف المذكورة
بنفسها مفيدة لغلبة الظن ولا شك ان الغلبة قد تعتبر لكنه
من مفهوم الظن اذ لا يطلق غالبا الا على الطرف الراجح باعتبار
ولكن قد يطلق مجازا ويراد به اليقين كما في قوله تعالى ان الظن
لا يغني من الحق شيئا وقد يطلق ويراد به اليقين كقوله تعالى
الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم فذكر الغلبة لدفع المجاز وترك الغلبة
للظن الحاصل بهذه الاوصاف المختلفة المراتب اقتضت ان
يكون للصحة درجات ومراتب كقوله تعالى هم درجات عند الله
والدرجات هي ضد الدركات لان الدركات مستعملة في المراتب السفلية
قال زين حيث فانها اي الصفات لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي
عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض
بحسب الامور المقوية اتهى فلو فرض ارادة المجاز قال درجات بعضها
فوق بعض كما ان درجات الجنة بحسب تفاوت اعمال اصحابها

ودرجات النبوة تختلف بحسب مقامات اربابها قال الله تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض مع وجود الركن في اصل النبوة وهذا
المقصد في الدرجات لاهل الصحة وكما انها واضح ان ما كان
بناء صحة الحديث على الظن اكثر اصل من الصفات المشروطة
المتفاوتة في افادة الظن لزمت ان تكون للصحة مراتب متفاوتة
واذا كان التفاوت في مراتب الصحة المترتب على التفاوت في
الاوصاف فما تكون راويه في الدرجة العليا من العدالة والضبط
وسائر الصفات التي توجب الترجيح بعد تحقق اصل الصحيح كان
اصح مما دونه عليا لكن رواية كذلك لان معرفة مراتبهم موقوفة
على معرفة الرجال وطبقاتهم وتفصيل فضائلهم وصفاتهم الا
ان المحدثين الحذاق يعرفون من مراتبهم من الصفات ما يقتضي
تقديم روايتهم وتبيينهم من العلى الى التي تليها في المرتبة
الثانية ومن المرتبة الثانية وهي التي تليها من القوة والضبط
والصفات ما يقتضي تقديمها على المرتبة الثالثة وقد جرى
على مقاطرة الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله
عنه مع الاوزاعي رحمه الله تعالى ما روى الحاذمي ان الامام اختار
الترجيح بالفقه الذي هو اسناد الاعمش والاوزاعي اختار
عليه الاسناد وذكر هذه القصة ابن الهمام قال ان الامام ابا حنيفة
اجتمع مع الاوزاعي بمكة في دار الخاطبين فقال الاوزاعي مالكم لا
ترفعون الايدي عند الركوع وعند الرفع منه فقال الامام لان
لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء اي مما يجب
العمل به بان لا يكون له معارض او رجح منه اطلق لانه ادعى ايجاب
الزام الخصم بالحجة فقال الاوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري
عن سالم عن ابيه بن عمر ان رسول الله عليه الصلاة والسلام كان
يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال

ابو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عبد الله بن
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح
الصلاة ثم لا يعود فقال الاوزاعي احدثك عن الزهري عن
سالم عن ابيه وتقول حدثني حماد عن ابراهيم فقال ابو حنيفة
كان حماد افقه من سالم وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وان
كان لابن عمر رضي الله عنه فضل صحبة فالاسود له فضل كثير وعبد الله
ابن مسعود فاصبح الاوزاعي يذاكر وسكت فرجح الامام بفقه
الرواية كما رجح الاوزاعي بعلو الاسناد وهو المذهب المنصور
عندنا وافتهى فتفطن من ذلك فان مرتبة الصحيح لذاته تقدمه على
مرتبة الصحيح لغيره والصحيح لغيره مقدم على الحسن لذاته والحسن
لذاته مقدم على الحسن للاذاته فالحسن لذاته هو ما عرف مخرجه
رجاله عن الاتصال بالحدث بان اشتهرت رجاله بالعدل والضبط
الشهار رجال الصحيح والحسن لغيره هو ما لم يسلم من
ان يؤخذ عليه لكن في رواته من يتهم بالكذب بان لم يظهر منه تعمده
وان لم يكن مغفلا يعني لم يكن في رواته سيء الحفظ او مستورا له
مدلسا بالعنعنة او مختلطا بل يكون بحاله من وجه اخر فاكثر مثل
بلفظه او فوقه او بمعناه ليترجح به احد الاحتمالين مثلا يحتمل ان
يكون ضبط مرويه بخلاف ذلك او روى مثل ما رواه من وجه اخر
غلب على الظن انه ضبط مرويه كذا ذكر علي القاري [illegible]
ان [illegible] الانواع الاربعة التي يشتمل عليها المقبول وهي الصحيح
لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره لان المقبول
الذكر تنقسم الى قسمين معمول به وغير معمول به فان سلم
الحديث من معارضة حديث اخر يناقضه في المعنى فهو الصحيح
الذي يعمل به بلا شبهة وهو كما رواه الحاكم في مستدركه عن
ابي هريرة ان الشهداء الناجين عذابا يوم القيمة الذين يجب ان يحتى

تعريف الحسن لذاته

تعريف الحسن لغيره

ان راتب الاربعة تترتب
الى قسمين معمول به
وغير معمول به

اقسام الحكم

حديث ان شهداء الناجين عذابا

ان عورض الحديث
بمثل فقضه

تخالف الحديث

الناسخ من الحديث

حديث الاعرابي وحديث ضمنه
المجذوم

ان عورض بما فقضه حديث اخر في المعنى فلا يخلو اما ان
يتبين اما ان يكون الحديث الذي عارضه معمولا صحيحا وحسنا
او ضعيفا يعني صالحا في الصحة والحسن لان القاعدة ان الاصح
يقدم على الصحيح والصحيح يقدم الحسن وعلى الاول فيكون الحديث
مردودا والمردود لا اثر له بان يكون القوي معارضا بالا فضلا غير
ان يكون معارضا وهنا فضاله لان القوي اعم من ان يكون صحيحا
او حسنا فلا يؤثر فيه الضعيف لعدم العمل به وان كانت المعارضة
بحديث مثله فلا يخلو ايضا حينئذ من امرين اما ان يمكن الجمع بينهما
بالنص بتاويل او تقييد او تخصيص من غير تعسف لان عالما
يتعسف فالنصح ان يرده وينتقل الى ما بعده من المراتب اولا
يمكن الجمع بين معنى الحديثين مطلقا او يمكن ولكن بتعسف فان
امكن الجمع بتكلف من غير تعسف فيسمى مختلف الحديث بكسر اللام
اي مختلف مدلول حديثه وان يأبى ذلك فهو الناسخ
منهما والطيبي جعل الناسخ والمنسوخ قسما على حدة بالترجيح داخلة
في مختلف الحديث فالمراد بالاختلاف اختلاف مدلوله ظاهرا او هو
من قبيل الانواع يضطر اليه جميع الطوائف من العلماء وان تكلف به
ايجاد معروف بين التغيير والحديث والفقه والاصول واول من
تكلم به الامام الشافعي رضي الله عنه وله فيه مجلدان من جملة
كتب مولانا قاضي القضاة [illegible] المقبول ينقسم ايضا الى معمول به
وغير معمول لانه ان سلم من المعارضة اي لم يات ضد بضاده فهو
المحكم اي الذي يعمل به بلا شبهة وامثلته كثيرة وان عورض فلا يخلو
اما ان تكون معارضته مقبولا مثله او يكون مردودا والناسخ لا اثر
له لان القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة
بمثله فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما من غير تعسف او لا
فان امكن الجمع فهو النوع المسمى بمختلف الحديث ومثل له ابن
الصلاح بحديث الاعدوى والطيرة وحديث فر من المجذوم

فورك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه
الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدي بطبعها لكن اذا سبحانه وتعالى
جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه قد يتخلف
ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب وكذا الجمع بينهما ابن الصلاح
تبعا لغيره وهذه عبارة ابن الصلاح ونقضه ابن حجر قال والاولى
في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باقي على
عمومه وقد صح قوله عليه الصلاة والسلام لا عدوى ومن ثم قوله
صلى الله عليه وسلم فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه ابتدأ ذلك
الاعداء الذي رآه ابتداء من الاول واما الامر بالفرار من المجذوم
ونحو ما بعد الزارع ليلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك
بتقدير الله تعالى له ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب
مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الخبل فامر بتجنبه حسما
لمادة انتهى كلام ابن حجر يعني ان ما قبل له ابن الصلاح حدث
لا عدوى بفتح وسكون وآلف مقصور بعد واو اسم من الاعداء الذي هو
والتعدي من الادواء والالقاء وهو ما يعدي من جرب او نحوه
واعداه بمجاورة صاحب الداء غيره قال في النهاية اعداء الداء
يعديه اعداء وهو ان يصيبه مثل ما اصاب صاحب الداء والطيرة فعلة
بالتي على ما كان في عادة الجاهلية من انهم اذا نفق جهاؤ في جهة
وراوا طيرا فان طار الى جهة يمينهم تفاءلوا بالخير وقالوا انه مبارك
وان طار الى جهة يسارهم تشاءموا ومضوا الى بيوتهم ومضوا ومنه
الحديث في عيادة اصحاب اليمنة الى ذكر الله تعالى في سورة
الواقعة واصحاب الميمنة واصحاب المشأمة
ما اصحاب المشأمة قالت ام قد يكون بغير الطيرة كمخالطة كلب
او كافر او فاجر وقد يكون بالقول كما سمع منادينا يا خيبان
او لغط من الفاظ الشر او نفي الخير فالتطير غلبة في الشام وهو ما
الفال الحسن وفاعله محمود كما انه اذا سمع منادينا يا

انظر الى قول ابن الصلاح
وانجمع بين الحديثين

انظر الى قول ابن ح
رده على ابن الصلاح
حديث لا عدوى
ولا طيرة

معلقين ص

معاذ في النهاية

الطيرة في الشام

انظر الى العادة في الجاهلية

طارم

فالشام قد يكون بمخالطة
حيوان وهو خلاف
التطير

التطير غلبة في الشام

الفال الحسن

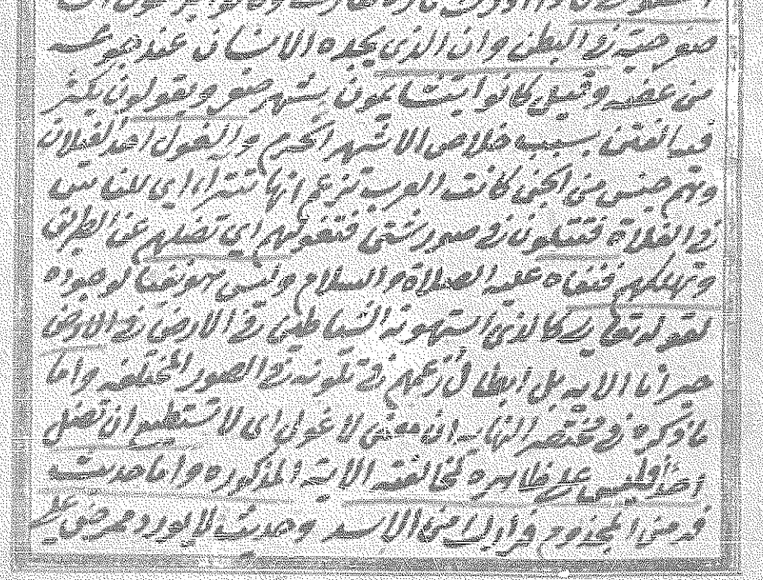

يا سعيد او يا رشيد وما اخذ الفال من الصوت فانه ماخوذ من السلف
واختلف حينئذ اذا خرج وقال ان انت ام بما فيه مكروه سواء
بالحروف او بالصوت او بظهور بسلة ونحوها فلا بأس به واما بالحروف
فلا دلالة لها على القبح والحسن ابدا ثم الطيرة قد تكون بالاذن
والاماكن لها كذا في النهاية وفي الصحاح تطيرت من الشيء والاسم منه الطيرة على وزن العنبة وهي ما يتشاءم به من الفال
الردي قال النووي هي بكسر الطاء وفتح الياء على وزان العنبة
هذا هو الصحيح المعروف في رواية الكتب وكتب اللغة وعلى
القاضي وابن الاثير بفتح الطاء من سكون الياء والحديث بتمامه لا
عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول احدث النهاية
بتخفيف الكم طير من طير الليل وقيل هو البوم وكانت العرب
تزعم ان روح القتيل الذي لا يدرك ثاره تصير هامة فتقول
اسقوني فاذا ادرك ثاره طارت وكانوا يرعمون ان
صفير في البطن وان الذي يجده الانسان عند جوعه
من عضه وقيل كانوا يتأولون شهر صفر ويقولون يكثر
فيه الفتن بسبب خلاص الاشهر الحرم واليه ذهب احمد لغلان
وهم جنس من الحيى كانت العرب تزعم انها تستراي للناس
في الفلاة فتتلون في صور شتى فتغولهم اي تضلهم عن الطريق
وتهلكهم فنفاه عليه الصلاة والسلام وليس هو نفيا لوجوده
لقوله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو ويسكن في الارض من الارض
غير انا لا نبطل ان يكون في الصور المختلفة واما
ما ذكره في مختصر النهاية ان معنى لا غول اي لا تستطيع ان تضل
احدا وليس على ظاهره فمخالفة الاية المذكورة واما حديث
فر من المجذوم فرارك من الاسد وحديث لا يورد ممرض على

الفال بالصفف عند السلف
والتخيف

ان الشارع بالغين ص الفال بالحروف

معنى الطيرة

حديث الطيرة بالحاء المهملة
بعين المهملة ط الفال
والطيرة بالموحدة

معنى الصفر على ما فسره

معنى الغول

حديث فر من المجذوم
وحديث لا يورد ممرض
على

على صحيح فيهما معدود وان ورد الصحيح اما الاول فرواه احمد ومسلم عن
جابر كما ذكره العلامة السيوطي في جامعه واما الحديث الثاني فقال
الزركشي رواه البخاري فعوله فر من المجذوم وهو الذي اصابه الجذام
كما مر اي قطع قال في القاموس الجذام كغراب علة تحدث من
انتشار السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهيئتها وربما
انتهى الى سريان الاعضاء وسقوطها عن تقرح فيها فيتقطع
من الاسفل وتنتفخ ما هو ظاهر اي فر فرارك يا ابا هريرة
حتى قدرتوهك على الذي بيده الامور والظاهر من الحديث
الاول وهو حديث نفي الاعداء والحديث الثاني وهو حديث
الفرار التعارض في المعنى لان الاول بدل صريحا
نفي الاعداء مطلقا والثاني صريح في اثبات المعدي بالامر بالحجر
المشبه بالحجر ووجه الجمع بين الحديثين ان الجذام والبرص
وغيرهما من الامراض لا تعدي بطبعها كما يقول به الطبيعيون
لكن الله سبحانه وتعالى يجعل مخالطة المريض بهذه الامراض
للصحيح سببا لاعداء الله تعالى مرض المريض الى الصحيح وقد
يتخلف ذلك الاعداء عن سبب المخالطة كما في غيره من الاسباب
فان الاكل يخلق الله عنده الشبع لا به وكذا الماء يخلق الله عنده
الري لا به فقد يتخلف ذلك لتخلف السبب كعدم الشبع بالاكل
لمن له جوع البقر وعدم الري بالشرب لمن له الاستسقاء فعلى
هذا الوجه جمع بينهما ابن الصلاح وغيره كذا ذكره علي القاري
وغيره من محشي النخبة وحاصل الامر ان النفي في قوله عليه الصلاة
والسلام لما كان يعتقده اهل الجاهلية وبعض حكماء
الفلسفة وارباب العلوم الرياضية والطبيعية من ان هذه
الامراض من الجذام والبرص تعدي بالطبع كما زعموا ان

الماء

الاثبات لما
يعتاده اكثر
الناس

الامر بالفرار
من المجذوم

الاكل عن الجوع
بقدر ما يقوم
الاعضاء

الماء عن العطش
بقدر ما يقطع
العطش

الامر بالفرار
من المجذوم
اليقين

الامر بالفرار
لرجحان
اليقين

الجمع بين
الحديثين

حاكان يعتقده
اهل الجاهلية
والحكماء الفلسفة

الماء بالطبع يغرق والنار بالطبع تحرق وقد رد هذا الاعتقاد بما
ابلغ رد في قصة سيدنا ابراهيم وسيدنا موسى على نبينا وعليهما
الصلاة والسلام حيث ان سيدنا ابراهيم القى في النار وما فعل
بها ما تأثير به وكذلك سيدنا موسى ضرب البحر مع انه انفرق ورما
غرق والغرق منهم اصر واما قوله فر فان الاثبات في هذا
الحديث باعتبار السبب العادي في مثل ذلك الفرار لكونه سببا
احد عليه وسلم رحمة للعالمين حذر امته المرحومة من الضرر
الذي يوجد عنده عادة بفعل احد وفي التشبيه بالاسد اي
لان ذلك وقد يحال في الجمع بين الحديثين بان النفي للاعتقاد
والامر بالفرار للفعل كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدخول
في بلد الطاعون مع ان المعتقد ان لا تاثير لغير الله وجاء
اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون والظاهر
ان الامر بالفرار رخصة لضعفاء اليقين ومن اخصه بالخطاب
دون غيره بقوله عليه الصلاة والسلام فر بصيغة الجمع فاما
الكاملون المتوكلون فلا حرج في حقهم اذ صح في الاثر انه
عليه الصلاة والسلام اكل مع المجذوم وقال بسم الله ثقة
بالله وتوكلا عليه رواه ابو داود وغيره واما ما ورد من انه
عليه الصلاة والسلام قال للمجذوم جاءه ليبايعه قد بايعناك
اليه وقال قد بايعت محمول على بيان الجواز او على اعتقاد
الحال في الاول نظرا الى السبب المناسب لمقام الجمع وفي
الثاني نظرا الى السبب اللائم لمقام التوفة وبين ان كلا من
المقامين حق قال ابن حجر والاولى في الجمع بينهما ان يقال
ان نفيه عليه الصلاة والسلام للعدوى بناء على عدم انتقال
قال علي القاري لان كلامه ان الصلاح ليس مخصصا بل هو

الماء

الاصبغة ص

ادخل الله صلى الله
المجذوم

حديث فر من المجذوم
المجذوم جاء ليبايعه
وقد بايعناك

تاويل وصرفه عن ظاهره ضرورة ايجاب بينه وجب صرفه فكيف المفهوم
من كلامه الذي انه اراد بقوله على عرفه ظاهره العام اي لا وجود
لعدوى اصلا لا باتقطع ولا بالسبب وقد صح قوله عليه الصلاة والسلام
لا يعدي شيء شيئا فان قلت هذا ايضا يقبل تاويل ان
الصلاة قلت سلمنا لكن تعدد عبارات احديث وتكررها
يدل على ان المراد بها ما يتبادر منها وهو ان ان الصلاة يحمل
هذا او لكن صرفه عن ظاهره لحديث اخر يعارضه بحسب الظاهر
ويويده مساعدة القاعدة السببية في الغالب فيتعين ان يحمل
النفي على الطبع والحقيقة والاثبات على السبب والمجاز كما جمعوا
في قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اي ما رميت
حقا اذ رميت كسبا وقوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم اي ما قتلتموهم حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم حقيقة
واما ما ورد من معارضة الاعراب للنبي عليه الصلاة وسلامه
ليس بقوله ان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها
فتجرب فرد عليه صلى الله عليه وسلم بقوله فمن اعدى الاول
والمراد بالمعارضة هنا المعارضة الظنية وهي الاستشكال
اي استشكل الامر وبنى له واما المعارضة الواضحة الصلاح منه
صلى الله عليه كعرض الحقيقة ومعنى الحديث يعني ان البعير الاجرب
بين الابل الصحيحة اذا خالطها فتصير الابل جربا فرد عليه حين
تكلم وسأله عن ذلك فمن اعدى الاول وهذا قابل لقوله عليه
الصلاة والسلام لا يعدي شيء شيئا وظاهره انه اراد عليه الصلاة
والسلام بهذا الكلام انه وقوع الجرب بناء على السبب لا بناء على
نفي الاعداء بالطبع الذي زعمه بطباع الجاهلية والا فهو صلى الاعداء
على الطبع فقط فمن اعدى الاول اذ لا فرق بين طباع هذه

الابل

انظر الى ما قاله صاحب النجعة
وتابعه عليه بعض
الشراح المتاخرين

وصرفه كلام ابن الصلاح
المتقدم عن ظاهره

حديث سؤال الاعرابي عن البعير
الاجرب وجوابه وضعاه

المعارضة المذكورة هي
الاستشكال في
النفي

بعض احاديث
المتقدم

الابل وهذه الابل وضعضعوا المشارع فصلى الله عليه وسلم اخرجه
عن افساد عقيدته وايضا له الرب توحيده وحقيقة والتغيير
بالاعداء لكنه فانه صلى الله عليه وسلم علم بنور النبوة ان الماضي
جعل بعدوى بطبعه فرد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله
سبحانه وتعالى اوجد الاعداء في الثاني مثل ما ابتدأه في
الاول واما حديث فر من المجذوم فالامر بالفرار من المجذوم من
باب سد الذرائع الموجبة اليه وسائل التوقي لئلا يكسو الاعتقاد
فهذا من باب سد توهمها لانه ان اتفق للشخص الذي يخالط المجذوم
شيء من ذلك الجذام بتقدير الله تعالى ابتداء فيظن
ان حصول ذلك الجذام كان بسبب مخالطته للمجذوم فيعتقد صحة
العدوى فيقع في الاثم واما ظن حصول ذلك بسبب تلك المخالطة
واعتقد صحة العدوى بالقاعدة السببية لا حرج عليه اما اذا اعتقد
ان بسبب المخالطة حصلت العدوى بالطبع واما هذه المخالطة اثرت
بنفسها فيصير اعتقاده كافرا والطبيعة والعياذ بالله تعالى
فحينئذ يخرج عن الملة الحنيفية الغراء اما الله والذي من ذلك
فلهذا امر صلى الله عليه وسلم بالتجنب عن المجذوم لانه مظنة ظهور النبوة
الى وقوع ذلك من ضعفاء اليقين فحسما للمادة امر بالتجنب
قال علي القاري والشيخ التوربشتي هنا كلام دقيق على وجه التحقيق
ذكرته في شرح المشكاة فمن اراد الزيادة فليرجع اليه والله ولي
التوفيق وهو حسبنا ونعم الرفيق والله اعلم فقد علمت من ذلك
ان المعارضة بين الحديثين ان امكن الجمع بينهما او الا يتعين قال في
النخبة وان لم يمكن بغير تعسف فلا يخلو الحديث من احد الامرين
اما ان يعرف تاريخ احديثين او لا فان عرف تاريخهما وثبت
الحديث المتاخر منهما فهو الناسخ والمتقدم هو المنسوخ
وفي الجملة انه اذا صح حديث دل على رفع حكم شرعي ثابت

انظر الى ما قاله صاحب النجعة
وتابعه عليه بعض
الشراح المتاخرين

وحديث فر من المجذوم
الامر فيه بسد الباب
الذرائع

ان اعتقد صحة العدوى
يقع في الاثم بل
يخرج عن الملة الحنيفية

او الجمع تاريخ الحديثين

والمنسوخ هو كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متاخر عنه وهو فن مهم صعب يفتقر اليه وعلمه فرض كفاية ويعرف بامور ثلاثة احدها واوضحها ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم قوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها تذكر الاخرة وبريدة بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة وسكون التحتية بعدها دال مهملة والاستدراك ان زيارة القبور تذكر الاخرة وتذكار الاخرة يعين على الاستعداد لزاد الرحلة اليها وبه تهدد الدنيا وما عليها وتقل طوله الامل ويحسن العمل ويرحم على الاحياء والاموات وغير ذلك من الفوائد الزاكية والعوائد الاخروية فهذا الناسخ ومسماه ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى وهذا ان عرف التاريخ وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن الترجيح احدهما على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد او لا فان امكن تعين المصير على المرجح والا فالتوقف عن العمل بواحد والمنسوخ فالترجيح ان تعين والا فالتوقف عن العمل بواحد الخ بينين حتى يظهر رجحان احدهما وتبين امره من التدقيق والبحث عن ذلك من اهله قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم والله اعلم

الثاني من اقسام المردود المعلق

وامر المردود والسبب المقتضي للرد وجوه العلم به بيان اما ان يكون الرد لسقوط اي حذف من اسناده على انواع اختلاف كما سياتي او لطعن في الراوي من رواة اسناده على اختلاف اوجه الطعن كما سياتي فان كان الرد لسقوط اي حذف سند من اسناده فهو اما ان يكون الحذف من اول السند او من اواخره او منه فان الاول هو المردود على اختلاف وجوه الطعن اعني سواء كان لامر يرجع الى ذات الراوي او الى ضبطه فالسقوط اما ان يكون من مبادي السند من حيث

تعريف المنسوخ

حديث بريدة في زيارة القبور

ان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى

بين المعلق والمرسل عموم وخصوص

ان ما سقط راويه

الثاني من اقسام المردود المعلق

مصنف او من اواخر الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر او كل السند او بعضه كقول البخاري وقال يحيى بن كثير عن عبيد بن حنين ان ابا هريرة رضي الله عنه قال اذا اقام فلا يقطع حتى يراه قد خرج او كقول مالك بلغني عن الاعرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا او نحو ذلك من صيغ الجزم بالحذف وسمي معلقا لما فيه من حذف من مبادي السند واحدا او اكثر ومن ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى ومن صور المعلق ان يحذف من صدر الحديث ويضيفه الى فوق شيخا لذلك المصنف واعلم ان بين المعلق والمعضل التي سياتي بيانه عموما وخصوصا من وجه من حيث تعريف المعضل هو الذي يسقط منه اثنان فصاعدا فحينئذ يجتمع مع بعض صور المعلق من حيث تعريف المعلق بانه من تصرف مصنف في مبادي السند ويفترق منه اذ المعلق اعم منه ومن اراد زيادة الايضاح فعليه بالكشف على محل نظائره والثاني ما سقط اخره اي حذف السند من اخره من بعد التابعي فهو المرسل وصورته ان يقول التابعي سواء كان صغيرا او كبيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او نحو ذلك واما ذكر السقط بعد المردود للجهل لانه يحتمل ان يكون الساقط صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا فنبه بعضهم ممن قال بوقف الحديث الساقط لقاء الاقران وهو قول الجمهور ومنهم من قال يقبل مطلقا انتهى والقسم الثالث المعضل وهو الذي يسقط من اسناده اثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل يعني ان العلم الذي يكون باسناده سقط زايد على الاثنين بشرط الموالاة في موضع السقوط فهو المعضل به او فيه فكان المحدث الذي حدث به اعضله واعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه انتهى والرابع المنقطع وهو ما سقط من اسناده واحد او اثنين غير على التوالي وهو اما ان يكون السقط في الاسناد واضحا بحيث يحصل الاستدراك في معرفته واما ان يكون خفيا

الثاني من اقسام المردود المعلق

حديث اذا اقام فلا يقطع حتى يراه قد خرج

بين المعلق والمعضل عموم وخصوص

ان ما سقط راويه

الثاني من اقسام المردود المعلق

الرابع المنقطع

لا يدركه الاتحاط فان كان يحصل الاشتراك في معرفة فهو الواضح والا
هو القسم الخامس وتعريفه هو ما يدرك اي يعلم بعدم التلاقي بين
الراوي وشيخه ولهذا الادراك احتيج الى التاريخ من زمان ولادة
الرواة واوقات طلبهم وازمنة لهم للسماع واماكنة اتفاقهم في
حياتهم ووفاتهم واحوال ذلك انتهى تجنيه وشرحها حاف كاف
خفيا فهو المنقطع الخفي وهذا هو القسم السادس ويسمى المدلس
بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسمع من حدث فاوهم سماعه
بالحديث من لم يحدثه واشتقاقه من الدلس بالتحريك وهو
اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء انتهى والسابع
المرسل الخفي وهو الصادر من معاصر لم يعرف لقاءه بل اسقط
من سنده التابعي او الصحابي فالمراد بهذا بقولي المراد به هنا
مطلق الانقطاع ثم الارسال في هذا الكفاية يعني بمطلق الانقطاع
يتقسم الى نوعين ظاهر وخفي فالظاهر هو ان يروي الرجل
عمن لم يعاصره اي لم يثبت معاصرته اصلا بحيث لا يمكنه ارساله
ما تمالك على اهل الحديث كان يروي مالك مثلا عن سعيد بن المسيب
فهذا الظاهر وخفي هو ان يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه
او عمن لقيه ولم يسمع منه او عمن عاصره ولم يلقه وهذا قد يخفى
على كثير من اهل الحديث والسبب في خفائه كونها جمعها عصر
واحد وهذا اشبه بروايات المدلسين كذا حققه في شرحه
العراقي والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق وهو ان
المدلس يختص بمن روى عمن عرف لقاءه اياه والمرسل
الخفي يختص بمن روى عمن عاصره ولم يعرف انه لقيه انتهى
ابن حجر وان زعم قسم المردود الطعن في رجال الاسناد
وهو عشرة انواع بعضها الطعن الشديد من بعض وتيسيرها على
الاشد فالاشد في موجب الرد قال ابن حجر الطعن يكون بعشرة

انما بعضها تكون الشدة في القدح من بعض خمسة تتعلق بالعدالة
وخمسة تتعلق بالضبط فالخمسة التي تتعلق بالعدالة هي الكذب
والتهمة بالكذب والفسق والجهالة والبدعة والخمسة التي تتعلق بالضبط
هي فحش الغلط والغفلة عن الاتقان وهو ان يروي على سبيل
التوهم ومخالفة للثقات وسوء الحفظ فالقسم الاول
من الاقسام العشرة الكذب وهو اول اقسام الطعن في العدالة
وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي بان يروى عنه ما لم
يقله عليه الصلاة والسلام افتراء عليه صلى الله عليه وسلم والاخفى
ان هذا الكذب الخاص اشد انواع الفسق واصح اسباب الطعن
حتى قيل بكفر المفتري عليه صلى الله عليه وسلم والحكم على الحديث
بالوضع اي بكونه موضوعا بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد
يصدق الكذوب كما ان الصدوق قد يكذب ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع رواه مسلم
لان على الحديث لهم شهادة عليه وهذه قوية بمبنى وفي بها
الموضوع من غيره والكذب من الصدق فمن سنة الاطلاع
الكامل في معرفة الاسانيد والرجال وثقاته الاذهان النقية
تيسير العلوم وشرح الصدور والافهام القوية المستقيمة
بمعرفة القرائن الدالة على ذلك يعتمدون الموضوع من غيره قال
الدارقطني رحمه الله تعالى اهل بغداد لا تظنون ان احدا تعمد الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جرى ذكره السخاوي وقال
الربيع بن خثيم ان للحديث ضوءا كضوء النهار نعرفه وظلمة
كظلمة الليل ننكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المكذوب تشعر له
جلد طالب العلم وينكسر منه قلبه والغالب وقد يعرف الحديث
الموضوع باقرار واضعه المتفرد فيه كقول عمر بن صبيح انا وضعت
هذا الحديث على الله عليه وسلم اي الذي نسب اليه وكما وقع لغياث
ابن ابراهيم النخعي حين دخل على محمد المهدي بن هارون الرشيد

ابن المنصور عبد الله بن العباس رضي الله عنهما فوجده يلعب بالحمام
فلطم الذي ساق فقال ابن عباس رضي الله عنهما فوجده يلعب بالحمام
قال لا سبق الا في نصل او خف او حافر فزاد بالحديث او جناح لاجل
طمع المال ومعنى الحديث لا يحل اخذ المال الا في هذه الاشياء يعني
بالمسابقة الا في هذه الثلاثة والسبق بفتح الباء هو ما يجعل من المال
رهنا على المسابقة فالحديث الثاني لا يجوز اخذ المال الا في هذه
الاشياء الثلاثة من السهام والابل والخيل فزاد في الحديث او جناح
بفتح الجيم اي ريش وهو الطير والحديث رواه الامام الربيع
في الجامع الصغير بلفظ لا سبق الا في خف او حافر او نصل رواه
احمد واصحاب السنن الاربعة عن ابي هريرة رضي الله عنه فزاد
النخعي او جناح فاستحسنه المهدي واعطاه عشرة الاف درهم
فاقدها وانصرف فعلم المهدي ساعة وفطن ان الشهدين زاد
في الحديث كذب لاجله فامر بذبح الحمام لكونه سببا لزيادة الحديث
او الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يتعرض له بشيء
مما اعطاه اياه وهو الذي كذا ذكره على القاري والسبب الباعث
على وضع الوضاع ذلك اما عدم الدين كالزنادقة وهم المنطوون
الكفر المظهرون الاسلام او الذين لا يتدينون بدين الحق
يفعلون مثل ذلك استخفافا بالدين ليضلوا به الناس قال حماد
ابن زيد استهم فيما اخرجه العقيلي انهم وضعوا المنافقون اربعة
عشر الف حديث وقال المهدي اتي عدي رجل من الزنادقة
بوضع مائة حديث هي تجول في ايدي الناس ذكره الصغاني
وقال ابن عدي للامر محدث سليمان بن حرب بعتق عبد الكريم بن
العوجا قال لقد وضعت فيكم اربعة الاف حديث احرم فيها وأحل
فيها وعنهم اخذت الكذابون الذين ادعى النبوة واما الوضع
جلال الوقائع الحديث استخفافا بالدين وتلبيسا على المسلمين
فبعينه انقاد الحديث امرها وهم يخفى عنهم فتناولها وصلى

حدث لا سبق الا في نصل الخ

سببه

زيادة ابي هريرة الخف
في الحديث

قول المهدي للخارج

وضع المنافقون
اربعة عشر الف
حديث

وقال المهدي انظر لا تحدث
وانظر لا تحدث

وهكي انه قيل لابن المبارك كيف تصنع بهذه الاحاديث الموضوعة
قال يعيش لها الجهابذة نقاد الحديث وحفاظه قال تعالى انا نحن
نزلنا الذكر وانا له لحافظون فتهى وكانه اراد ان الحديث حفظ من
جهة حفظ القرآن لان الحديث معنى القرآن لانه تفسيره ومعانيه
الدالة على توضيح مبانيه بدليل قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
ففي الجملة تكفل الله بحفظ الكتاب بان يقيم من عباده في كل قرن
بل في كل زمان من يجدد امرهم والمؤلفات في الموضوعات كثيرة
كالكامل لابن عدي وموضوعات ابن الجوزي واما ذلك قال
على القاري والمنتسبين الى العبادة والصلاح والزهادة وضعوا
احاديث في الفضايل والرغائب كصلاة نصف شعبان وليلة الرغائب
ونحوها وتيد يتوب بذلك في زعمهم وهم اعظم اضافة
الانسان ضررا على نفسه وعلى الناس لانهم يرون ما يفعلونه
قربة ويرجون عليه غاية المثوبة والناس يعتمدون عليهم ويركنون
اليهم لانسبوا اليه من الزهد والصلاح ويعتقدون افعالهم
ويعتنون بنقل اقوالهم حتى انه ربما وضع على بعض علماء الامة
والاكابر هم ثقة على بعض ما نقلوه فيتبعون ومن تابعهم فيه من
الخلق الجم وقال ذلك فيما رواه الحاكم بسنده الى عمار الدهني
انه قيل لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس هذا الحديث
في فضايل القرآن سورة سورة وليس عند اصحاب
عكرمة هذا الحديث فقال اني رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن
واشتغلوا بفقه ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت
هذا الحسبة اجرا بينهم وبعضهم يضع للشهرة عند العامة ان
يقال فيه انه من العلماء الكبار ليشتهر ذلك الحديث عنه
وفي ذلك انه ربما قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى احمد بن حنبل
رضي الله عنه وجيي بن معين في مسجد الرصافة ببغداد

والسنة هم

ن

ي

فقام بين ايديهما قاص فقال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن
معين قالا حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن قتادة عن
انس قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام من قال لا اله
الا الله يخلق من كل كلمة منها طاير منقاره من ذهب وريشه
من مرجان واخذ في قصته تزيد عن نحو عشرين ورقة فجعل
احمد ينظر الى يحيى ويحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثته بهذا
فقال واحد ما سمعت به الا هذه الساعة قال فسكتا جميعا
حتى فرغ الرجل من قاله فقام اليه يحيى ان تعال فجاءه
فوجها اكراهه لغوال ويحك من حدثك بهذا الحديث
فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال ازا ابن معين
وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فان كان واحدا ولا بد من الكذب فعلى غيرنا فقال
له انت ابن معين فقال نعم قال لم ازل اسمع ان ابن معين احمق
وما غفلته الا هذه الساعة قال يحيى وكيف علمت انه احمق قال
كانه ليس في الدنيا يحيى بن معين واحمد بن حنبل غيرهما كما قوله كتبت
عن سبعين شيخا احمد بن حنبل غير هذا فقال فوضع احمد حنبل كفه على
فمه وقال له دع تعبث فقام هذا الواعظ بينهما كالمستهزئ
بهما انتهى قال ابن حجر وقد قدمنا ان الاسلام من المحترزين
واربابه الكلام على بيان تعمد الكذب على النبي عليه الصلاة والسلام
من اعظم الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وهذا دليل على ان اباحة
الترغيب والترهيب خطا وكما قال الذهبي وان كان الكذب
في الحلال والحرام من الاحكام كيف قايله وان كان في الترغيب
لا يكفر عند الجمهور انتهى القسم الثالث الطعن في التهمة
اي بسبب تهمة الراوي بالكذب وهو المتروك جعله قسما
مستقلا وسماه متروكا لان اتهام الراوي بالكذب مع تفرده

لا يسوغ الحكم بالوضع الثالث الفسق وهو من ظهر فسقه
فحديثه منكر الرابع الجهالة بذات الراوي او صفاته
وهي سبب القادح من اسباب الطعن في الرواة وسببها
احد امرين احدهما ان الراوي قد ذكر بنعوت من اسم او كنية
او لقب او صنعة او حرفة او نسب غير مشتهر يوصف منها بغيرها
اشتهر به من النعوت والثاني ان الراوي قد يكون مقلا من
رواية الحديث فلا يكثر اخذ الحديث عنه فيصير مجهولا الذات
الخامس من الامور المؤدية الى العدالة البدعة وهي السبب التاسع
من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان تكون بكفر كأن
يعتقد ما يستلزم الكفر او بفسق فالاول لا يقبل صاحبها
بوجه والثاني اختلف في رده فقيل يرد مطلقا وقيل
يقبل مطلقا وقيل ان اداه زيادة ايضاح فليطلب من محل التهمة
القسم الثاني من يتعلق بالضبط اول منها
فحش الغلط فمن فحش غلطه محدثه فمنكر وهو الثالث من اقسام
الغلط الثاني الغفلة عن الاتقان فمن كان في غفلة عن
الاتقان فحديثه منكر ايضا وهو القسم الرابع من الغلط
الثالث الوهم اي في رواية الحديث على سبيل التوهم وذلك
قد يقع في الاسناد وهو الاكثر وقد يقع في المتن وهو دونه مثال
حديث علي حديث انهى وهو القسم السادس من الغلط والثاني
فيه كثير فليرجع اليه والرابع مخالفة الثقات وهو ما كان في
التغيير في اسناده او متنه فجعل الاول مدرجا في الاسناد
وما عكسه والثاني مدرجا في المتن وحاصل ما قيل فيه انه ان كان
حديثا عن جماعة مختلفين في اسنادهم فيرويه عنهم بالاتفاق هو
يبين فيه طرق اختلافهم في الاسانيد فتراجعه في
اطالوا الكلام عليه الخامس سوء الحفظ وهو الذي

العاتمة من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجح جانب اصابته على جانب
خطئه وهو قسمان احدهما ان يكون سواد الخط مساويا لبياض القرطاس
او الاخفى كان حائرا فهو الشاك وان كان سواد الخط طاريا على
البياض فالمتجلي اما لكثرة احد الخطين بصره او لقلة كتبه وهذا
يسمى التخليط والحكم فيه ان ما اتى به قبل الاختلاط يعتبر فان كفى
قبل والا توقف فيه ومن اراد الزيادة من ذلك فعليه ان يرجع
لخطبات مولانا تتضح من الاجابات والاقوال ما يزيل الاشكال
عن الاذهان هذا ما وقفت عليه ذلك بمدة الفصال وانتقال
البيان من مكدرات الاصوال وتشتت الاذهان واتلاف
القرائح بالعثور والنسيان وانا ارجو من متتبع ورقه وناظر
فيه ان يصلح من الخطأ ما يجده كما هو عادة ذوي الانصاف
المتصفين بالامانة والديانة بلا اعتساف والكمال لله على تمام
ما رمناه ونرجوه لكماله والصلاة والسلام على
قطب دائرة الكمالات وينبوع المكارم الذي اعلا مرتب
المقامات ابي الكل مجمع المحاسن الخلق والخلقية من اقتفى بهديه
فاتح خزائن الملكوت الرحمانية صلاة وسلاما دائمين بدوام بقاء الدنيا
واخرى من كل مخوف مخصوصا من سوء الخاتمة وما يفضي الظهور
من هايل ضرر الصروف ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الذين
هم الانجم الزاهرات والايات الباهرات وعن تبعتهم المتوجين
المتوجين عن الاصاغر المتصاغرين لآثار الانام من الاوهام والاخطاء
نرجو ونؤمل بفضلهم بلوغات المستغيثين ويا ملجأ ذوي العاثرات
والملهوفين ويا من لا يخيب امل الآملين ولا يرد بفضله رجوة
المضطرين اجعلنا يا مولانا من جميل عفوك ونشر ضوائك
ما يفضل معه سلوك الفجاج والذنوب ونوال اعالي الاسنة
من خيري الدنيا والاخرة بكل المطلوب وكل لذاذ جميع امورنا

يا مولانا

يا مولانا وليا فاصرا وحفظا بالطافك الدائمة دنيا واخرى تكلوا
اليك يا مولانا ما اصاب قلوبنا من شدة الوثاق في سجن الكائنات
وانطلاق اجراحنا وايتلافها الغيبة نور التوفيق في تيه
المخافات فقد غرقنا في بحار الرعب وتراكمت علينا امواج
الآلام والعيوب واحلقت الكروب بهذه الارمة الفاسدة
فاصبحنا نتخبط وقعات تلك البحار الخاصة فيا منقذ الغرقى يا
الياس وعبدك ماثل من هائل تهم الفجيعة والناس اتقذنا
بنظرة عطف منك تخلصنا بها من تلك الظلمات وتخلص بها
جميع الانام والمكدرات اللهم انا نسالك بجميل فضلك العظيم
ان تؤيد تو يد الكان هذا الدين القويم بدوام عزك واجر الموسس
تحفه بالنصر والفتح المبين وتعطفه علينا وعلى المطيعين
وتلهمه السداد والتوفيق بكل حين وان تلحظ من كان السبب
لجمع هذه الرسالة وتجعله ومولده بحفظ خاص الرسالة
وان تلحظ من طالعها او سمعها او نسخها او نسمعها او نظر
فيها بقصد الانتفاع واعان على ذلك بوجه من الوجوه
واطلاقك كل واحد منهم بتشريف رضاك ومعرفتك وعظيم
مواهبك ونعمك ومحبتك واختم لنا ولهم بافضل الخواتيم
واجعلنا واياهم من الامنين يوم لا ينفع مال ولا بنون
الا من اتى الله بقلب سليم امينه وكان الفراغ منها ليلة
الاحد المبارك ثالث عشر رجب الحرام من سنة
الاولى الاثنين وستين وثلثمائة والف من هجرة من له الفخر والشرف
صلى الله عليه وسلم
والحمد لله تعالى

أنبئت بجرانا بانت الاكارمها
حاوى مكارم فضل منك فضلهم

هنالك ان تكن لولد سيرت به
يجيء عبدا بعون الله ينتصر

أتاه ربي بأعمال الصلاح وبي
كل النجاح بعمي أونه أكضر

مدجاء محمدا فحبذا ان فسونا
وبان غاضنين كان ينجذر

فاندت اعين الناس مذنظرت
فاشد بخطكما ماجده السحر

كنا نبهل الذي الأملاك خافقا
نيل الثنا مهال الدهر يغتفر

فرفعه الله مما رماه من كرم
فاكمه الله زال السوء والكدر

لما سروا عبدهم من أهدى عالمهم
أسرى اليهم فتح الفضل فانتشروا

أرشدهم الله ان الله أكرمهم
ان الهداية عند الله ترتشر

أن الهداية لا ترتد وسوفه
بالعز والرفق عون الله باعمر

أنت التقي الذي لا زلت ذا ورع
أن أخذت باطراف الفواحش لم

فخر الاماجد فالاجلال يقتسر
ويا تكفف ظاهر منه مختشما

من فضل لفرد كل الخير

دار الكتب والوثائق القومية

قسم التصوير

١٩٧٠

المصور

محسن عز الدين

النهاية